الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات مقياس التطبيق الصرفي

المستوى: السداسي السادس

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

المشرف على المقياس: الأستاذ الدكتور أحمد قريش

محتوى المادة:

- المفاهيم والمصطلحات
- معنى الابنية في اللغة العربية
- أقسام الكلمة عند المحدثين
- المصادر
- دلالة صيغ اسم الفاعل
- دلالة صيغ اسم المفعول
- أبنية الصفة المشبهة
- أبنية صيغ المبالغة ودلالاتها
- اسم الآلة – الهيئة – المرة
- الجموع: أنواعها، أوزانها، دلالاتها
- النسب
- ظاهرة الخرق في الأبنية
- الأبنية في اللغة العربية وعلاقتها بالإعجاز الصرفي
- الصيغ الصرفية والسياق

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

المحاضرة الأولى

علم الصرف المفاهيم والمصطلحات

سنتناول بعض المفاهيم والمصطلحات انطلاقا من علم اللّغة العربية القديم في ضوء ما يعرف بعلم الصّرف، أو علم الصّيغ Morphologie[1].

الصرف لغة:

تضمّنت مادة (ص- ر- ف) في لسان العرب عدّة معاني، فالصّرف ردّ الشّيء على وجهه، صرفه، يصرفه، صرفا، وهو التّقليب، وتصاريف الأمور تخاليفها، ومن تصريف الرّياح والسّحاب[2].

اصطلاحا:

الصرف في الاصطلاح له معنيان: أحدهما علمي: وهو علم بأصول تعرف بها أحوال بنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء[3].

أما الثاني فهو عملي: هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التّفضيل، والتّثنية، والجمع[4].

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، السياق والسياق

(1) تعرّضت المعاجم اللّسانية في تعريف الصّرف (مورفولوجيا)، إلى المفهومين: التّقليدي القديم، والحديث، والمقصود بالمفهوم التّقليدي ما ينسب إلى التّقاليد اليونانية، ففي هذا المسار يطلق علم الصّرف (مورفولوجيا) على دراسة أبنية الكلمات، انطلاقا ممّا يطرأ على أشكالها من تغير يرجع إلى الإعراب من جهة، أو ما يدخل عليها من زوائد متّصلة بالاشتقاق من جهة أخرى. فالمورفولوجيا من هذه النّاحية لهي إذن تجمع بين الدّراسة الوظيفية، وعلم التّركيب Syntaxe. وأمّا اللّسانيات الحديثة حصرت اللّفظ في معنيين أساسيان: 1) وصف القواعد التي تحدّد البنية الداخلية للكلمات، أي ترتيب الوحدات الصّرفية التي تكوّن الكلمات، وكذلك وصف مختلف أشكال هذه الكلمات حسب العدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والجنس (التذكير والتأنيث)، والزمن (الماضي والحاضر والمستقبل) والأشخاص (متكلم، مخاطب، غائب). 2) هو في الوقت ذاته وصف قواعد البنية الدّاخلية للكلمات، وقواعد التّركيب للجمل. ينظر Dictionnaire de LinguisteMorphologie Jean du Bois et Autres Larousse 1973 p 24. وينظر فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م: 147.

(2) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت: مادة (صرف).

(3) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط(1)،1965م: 23.

(4) ينظر شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1967م: 3.

لقد عرف سيبويه الصرف بقوله:"هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتل وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون بأنه، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي سماه النحويون التصريف والفعل"[1].

وقد عرفه ابن جني بأنه: " أنَ تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلكّ أن تأتي إلى " ضرب" فتبني منه مثل "جعْفَر" فتقول: "ضَرْبَبٌ"، ومثل "قِمَطْرٍ" "ضِرَبٍّ" ومن "ظَرُفَ" " ضَرُبَ" ... أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة"[2].

وعرفه عبد القاهر الجرجاني فعرفه بقوله: "اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان متفاوتة"[3].

وعرفه ابن الحاجب بقوله: " التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم التي ليست بإعراب"[4].

وعرفه ابن مالك بقوله: " التصريف علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة و إعلال وشبه ذلك""[5].

وإنّما التّغيير الذي تحدّث عنه هؤلاء النحاة يحدث في بنية الكلّمة، اعتمادا على عدد الحروف وترتيبها، وحركاتها وسكناتها، وذاك يكون لغرض معنوي، وإذا قصد فيه غرض لفظي فيحدث ذلك بتحويل المفرد إلى المثنى، أو الجمع، أو بزيادة

(1) الكتاب: سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180 ه)، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى 1411ه/1991م.

(2) المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1954م: 413/1.

(3) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1987م: 6.

(4) الشافية في علم التصريف ن جمال الدين بن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، دت: 6.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشموني (ت 900ه)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1995م: 779/3. .

تطبيق الصرفي السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقراء لا تسرق

حرف، أو أكثر، أو نقص، أو إبدال، أو إدغام، أو نقل على رأي أبي علي الفارسي[1]، وحدّه ابن جني بخمسة أقسام، وهي: زيادة وحذف، وتغيير بحركة أو سكون، وبدل وإدغام[2].

وكانت هذه المسائل في بداية الأمر ضمن مسائل علم النّحو الّذي تعرف به أحوال الكلم إفرادا وتركيبا، وأبرز ابن جني هذه الصّلة القائمة بين العلمين بقوله: "التّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم ثابتة، والنّحو هو لمعرفة أحواله المتنقلّة"[3].

ومع مرور الوقت أصبح علما قائما لذاته تدور موضوعاته حول تحديد بنية الكلمة، وبيان أصولها وزائدها، أي أنّه يدرس اللّفظة سواء من حيث أنّها اسم معرب، أو فعل متصّرف . وأمّا الحروف أو الأسماء فهي مبنية، والأفعال الجامدة فهي بعيدة عنه، أي أنّ ميدانه انحصر في دراسة نوعين فقط من الكلمة: الاسم المتمكّن والفعل المتصرّف[4].

وعلم الصرف لا يدرس الكلمة منة سياقها وتركيبها لأنّ ذلك يعد من اختصاص علوم أخرى كالنحو والبلاغة وعلم الدلالة وغيرها، بل ينصبّ اهتمامه على الكلمة منفردة فينظر في تقلباتها المختلفة من حيث بناؤها ويضع لهذه التقلبات أوزان ثابتة في غالبها، كما يساهم علم الصّرف بقدر كبير في إنماء اللّغة وإثرائها، فيجعل الكلمة مطاوعة للمعنى الّذي يراد تبليغه بإيجاز في التّعبير، واختصار في الأداء، فكيفي معرفة معاني حروف الزيادة مثلا للتّعبير عن المعنى الحقيقي الّذي نريده من اللّفظة، نحو زيادة الهمزة لتعدية الفعل في العربية الفصحى خرج الطالب، أخرجت الطالب. أو زيادة تاء وألف لمشاركة أو تظاهر، نحو قتل – تقاتل، رشق، تراشق. أو زيادة الألف والسين والتاء للطّلب مثل: استغفر، بالإضافة إلى الاشتقاق مع الفعل في أزمانه الثلاثة، والأسماء الأخرى كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبّهة، وكذلك المصدر بأنواعه المختلفة، والمثنى، والجمع، لأنّ تغيير صيغة اللّفظة تؤدي إلى تغيير في المعنى.

وهناك ثلاثة أنواع من التّغيرات التّي تطرأ على صيغة من الصّيغ، وهي:

1- تغيير صرفي يخص بالأساس الاشتقاق (تصريف الأفعال، واشتقاق الأسماء).

2- تغيير صرفي صوتي، خاص بتأثير التّغيير الصّوتي في بنية الصّيغة صرفيا في (يفكّ، بقوا).

(1) ينظر التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، ابن أحمد الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي 288 – 377هـ)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م: 3.

(2) ينظر الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق محمد علي النجار، بيروت (لبنان): عالم الكتب، دار الكتب المصرية، ط(2)، 1952م: 97/1.

(3) المنصف، ابن جني، السابق: 43/1.

(4) ينظر التّطبيق الصّرفي، عبده الراجحي، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973م: 9.

3- تغيير صوتي خاص بتعامل الأصوات (ازدهر، اتّصل)، فالنوع الأوّل هو الّذي يرتبط بتغيير المعنى واختلاف الصيغة، أمّا التّوعان الآخران فأثرهما بنائي لا معنوي[1].

والعلاقة بين الاشتقاق والصّرف، أنّ الاشتقاق يزيد اللّغة نماء لفظيا يتبعه مباشرة نماء صرفي، أي إذا أخذ الاشتقاق صيغة من أخرى متفقّتين مادة (أصلية) ومعنى، فإنّ التّصريف هو تحليل الكلّمة من بنية إلى أخرى، إمّا بالزيادة، أو الحذف، أو بتغيير الحركات. وحدّد ابن جني هذه العلاقة بقوله: "ينبغي أن يعلم أن بين التّصريف والاشتقاق، شيئا قريبا، واتصالا شديدا، لأنّ التّصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلّمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتّى "... فتأتي إلى: ضرب فتبني منه مثل جعفر، فتقول: ضربب، وكذلك الاشتقاق أيضا ألا ترى أنّك تجيء إلى: الضرب الّذي هو المصدر فتشتق منه الماضي (ضرب)، ثم تشتق منه المضارع (يضرب) واسم الفاعل (ضارب)، فمن هنا تقاربا واشتبكا"[2].

وخلاصة القول أنّ للتّصريف معنيان: علمي وعملي، أمّا العلمي، فهو: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلاّ بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية، والجمع، ولهذا التغيير أحكام كالصحة، والإعلال، والزيادة، والحذف.

أمّا العملي، فهو: علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلّمة التي ليست بإعراب ولا بناء.

ميدان علم الصرف:

ميدانه هو أبنية المفردات العربية من حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة، وما ينتابها من الأحوال العارضة كالصحة والإعلال والأصالة والزيادة ونحوها، ولما كان الصرف يتتبع تغيير الكلمة وتحويلها إلى الأصول المختلفة[3].

- فهو يختص بالأسماء العربية المتمكنة والأفعال المتصرفة، فلا يبحث في الأسماء المبنية كالضمائر ولا في الأسماء الأعجمية كإبراهيم ولا في الأسماء الجامدة كعيسى، ولا في الحروف المختلفة.

لايوجد تصريف في كلمات تقل أحرفها عن ثلاثة في أصلها إلا إذا كان محذوفا منه بعض أحرفه لأنّ أقلّ ما تبنى عليه الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرفة هو ثلاثة أحرف، نحو: يدٌ، وقُلْ، والأصل: يَدَيٌ، وقُول.

أما غاية علم الصرف فتتمثّل في حفظ اللسان العربي من الخطأ واللحن في المفردات ومراعاة ضوابط اللغة في الكتابة[1].

---

(1) ينظر علم الدّلالة والمعجم العربي، جماعة من الأساتذة، دار الفكر والنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ط(1)، 1989م: 13.

(2) المنصف شرح ابن جني لتصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1954م: 302/1.

(3) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، السابق: 26.

الملتقى الصرفي الدراسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، السنة والاستشراق

ولخص ابن جني (تـ 392هـ) هذه الفائدة بقوله: " هذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة لأنه ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير إلا بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"[2].

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استشراق ولا تشرق

المحاضرة الثانية

(1) ينظر الصرف الكافي، أيمن عبد الغني، السابق: 8- 9.

(2) شرح المنصف لكتاب التصريف، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن عبد الله)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط(1)، 1954م: 3/1.

مفهوم الأبنية الصرفية

يدل مصطلح البنية اللغوي على الهيئة، والأبنية جمع بِنية، وهي مشتقة من البناء، بنيت البناء أبنية، ويقال بُنْيَة، وبُنىً، بِنىً بكسر الباء[1].

والبناء بمعنى: " البَنيُ، جمع أبنية، والبنّاء: مدبّر البنيان وصانعه، والبِنيَةُ والبُنْيَةُ: ما بنيته، وهو البُنى والبِنى "[2].

اصطلاحا:

ومصطلح البنية مرادف لمصطلحي الصيغة والهيئة، قال الرضى الأستراباذي (ت686هـ): " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرجلٌ مثلا على هيئة وصفة يشاركه فيها عضُدٌ، وقلنا(حروفه المرتبة)، لأنّه إذا تغيّر النظم والترتيب تغيّر الوزن، كقولنا يَئِسَ على فَعِلَ، وأَيِسَ على وزن فَعِلَ، وكذلك مع قولنا: (اعتبار الحروف الزائدة والأصلية)، لأنّه يقال كَرَّمَ مثلا على وزن فَعَّلَ، ولا يقال على وزن فَعْلَلَ أو أَفْعَلَ أو فَاعَلَ مع توافق الجميع في الحركات المعينة والسكون، وقولنا (كل في موضعه): لأنّ نحو دِرْم ليس على قِمْطَر "[3].

و"الأبنية جمع بناء والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها والتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهذه الهيئة هي ما تشترك فيها الكلمات من عدد الحروف المرتبة، والحركات من فتحة وضمة وكسرة، والسكنات مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه"[4].

أهمية الأبنية الصرفية:

يعتبر بناء الكلمة ووزنها عنصر مهم في تحديد معناها، فلولا ذلك لتسببت في التباس معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فبالبناء هو الذي يقيم الفروق بين (كتاب ومكتوب وكتابة)ن فهو الذي يخصص المعنى و يحدده، كتحديد معنى الفاعلية في ما ورد على وزن فاعل من الثلاثي، أو مُفعِل من أفْعَل، أو مُفتعِل من فعل افتعل.

تأطير المقرر الدراسي السادس الأستاذ الدكتور أحمد قريش "استقد ولا تسرق

(1)مقياس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م: 302/1.

(2) لسان العرب، ابن منظور، السابق: مادة (بني).

(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م: 1/2-3.

(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، السابق: 17.

ووجود هذه الأوزان في اللغة العربية يوفّر للمتكلّم والمتعلّم على حد السواء الكثير من الجهد، فإن أراد أحدهما صياغة اسم فاعل من أي فعل من الأفعال، كزار، واجتهد، فالأبنية تختصر ذلك القول، وتفصح عن مرادهما، فيقولا: زائر، مجتهد.

الميزان الصرفي:

وضع علماء الصرف مقياسا يقيسون به الألفاظ التي يعنون بها ليتعرفوا به على عدد حروفها وترتيبها وما فيها من أحرف أصلية أو زائدة، والمتحركة من أحرفها والساكن، وما ينتابها من تغيير في حذف أحد أصولها أو قبله أو ما إلى ذلك[1].

تعريف الميزان الصرفي:

هو مقياس أحوال بنية الكلمة، ويسمى الوزن، ووُضِع الميزان الصرفي أصلا ثلاثيا، وهو (فَ عَ لَ)، ولعل السبب في اختيار هذه الأصول يعود إلى سببين، أولهما أنّ لفظ (فِعل) أعمّ من جميع الأفعال، ويطلق على كل حدث[2]. وثانيهما أنّ الكلمات الثلاثية الأصول أكثر من غيرها، فتمّ اختيار الأوزان على أساسها، إذ أنّ لو وُضِع على أكثر من ثلاثة أحرف لاضطر إلى الحذف، والزيادة أسهل من الحذف[3].

علاقة علم الدلالة بالصرف:

هناك تناسب بين أبنية الألفاظ ودلالاتها، فوزن (فَعَّال) لمبالغة اسم الفاعل، يدلّ بما فيه من تشديد الحرف الثاني على الشدّة والكثرة، وبألف المدّ التي فيه على الامتداد والفاعلية. أما وزن (فِعِّيل) ففيه الحرف المشدّد الدّال على الشدّة أو الكثرة الملازمة للفعل، والياء أنسب للدلالة على أمر نفسي، فكلمة (صدّيق)، فهي تدلّ على صفة داخلية نفسية أكثر من دلالتها على أفعال خارجية[4].

ذكر سيبويه في حديثه عن المصدر أنّ المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني، قولك: النَزَوان والنَقَزان، إنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثل هذا الغليان، لأنّه زعزعة وتحرّك ومثله الغثيان، لأنّه تجيّش النفس، ومثله الخَطَران لأنّ هذا اضطراب وتحرّك. والمصادر التي جاءت على وزن (فَعَلاَن)، فإنها تأتي للاضطراب والحركة[5].

---

(1) ينظر المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي، هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط(1)، 2011م: 31.

(2) ينظر الصرف الكافي، أيمن أمين عبد الغني، السابق: 13.

(3) ينظر المهذب في علم التصريف، السابق: 32.

(4) ينظر فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار الفكر لبنان، دط، دت: 281.

(5) ينظر الكتاب، سيبويه، السابق: 14/4.

التطبيق الصرفي السداسي السادس، إعداد الدكتور أحمد بريش، للاستفادة ولا تشرق

الأبنية الصرفية ودلالاتها:

تعد الأفعال مادة مهمة في بناء الجملة، وهي أصول مبانٍ في أكثر الكلام، لذلك سمّاها العلماء الأبنية[1].

تعريف الفعل:

معنى الفعل في اللغة هو (نفي الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما)[2] قال ابن منظور: "الفعل كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد. فعل يفعل فعلا وفعلا... والاسم: الفعل، والجمع: الفعال... والفعل ـ بالفتح ـ مصدر "[3].

والفعل من المصطلحات التي وجدت بوجود النحو، فقد روي أن الإمام عليا عليه السلام ألقى إلى أبي الأسود الدؤلي صحيفة قسم فيها الكلام كله إلى اسم وفعل وحرف[4]، وأمره أن يتم عليه[5]، وينحو نحوه[6].

أبنية الفعل المجرد:

الفعل المجرد:هو ما كانت جميع حروفه أصلية، أي ما كانت في مقابل الفاء والعين واللام، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة[7]،وهو تلك الأفعال التي تتكون من الحدّ الأدنى من الأحرف التي تُعبِّر عن الدلالات العامة للكلمات الدالّة على أحداث معينة في أزمان معينة، فمثلاً الفعل (حضر) يتكون من ثلاثة حرف لا يمكن أن يتم الاستغناء عن أحدها لإتمام المعنى.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استفد ولا تشرق

(1) ينظر كتاب الأفعال، ابن القوطية (أبو محمد بن عمر)، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ط(1)، 1952م: 1.

(2) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط(1)، 1986م: 14.

(3)لسان العرب، السابق: مادة (ف ع ل).

(4) معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت 626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي: بيروت(لبنان)، 1414هـ/1993م: 39/1 .

(5) ينظر وفيات الأعيان: ابن خلكان (ت681هـ)، نشره محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1367هـ، 1948م: 535/20.

(6) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد، ت 577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت، ط(3)، 1402هـ، 1982م: 5/4.

(7) ينظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، السابق: 29.

أما الفعل المزيد وهو الفعل الذي تمّت عليه زيادة حرف أو أكثر على الحروف الأصول التي يتكون منها، فمثلاً الفعل (استخرج)، هو فعل ماضٍ مزيد تمّ إضافة ثلاثة أحرف عليه وهي الألف والسين والتاء، ولو تم إرجاع هذا الفعل إلى أصله قبل الزيادة سيتم الحصول على مجرده وهو الفعل (خرج).

والزيادة تكون على نوعين:

أولها بالتضعيف، أي تضعيف الحرف الأصلي من الكلمة، وإمّا بزيادة حرف على الحروف الأصول، أما الحد الأعلى للزيادة في مبنى الفعل المجرد في اللغة العربية فهو ثلاثة أحرف، أمّا حروف الزيادة فلا تتجاوز العشرة، وقد جُمِعت في كلمة (سألتمونيها)، وتؤدي زيادة مبنى الكلمات في اللغة العربية إلى زيادة في معناها، فأحرف الزيادة التي تم إضافتها إلى الفعل تؤدي إلى حمل دلالات معجمية جديدة نتجت عن حدوث زيادة المبنى، أما أقسام الفعل المجرد والمزيد فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

1)**الفعل المجرد الثلاثي:**

وهو كل فعل كانت عدد حروفه الأصلية ثلاثة أحرف، **نحو، خرج،** جلس، كتب.

يصاغ في المضارع على ستة أوزان تؤخذ من اختلاف حركة عينه ماضيا ومضارعا، وهي:

1) فَعَلَ يَفْعِلُ:ضَرَبَ يَضْرِبُ.

2) فَعَلَ يَفْعُلَ:رَسَمَ يَرْسُمُ.

3) فَعَلَ يَفْعَلُ: فتح يفتح.

4) فَعِلَ يَفْعَلُ:فَرِحَ يَفْرَحُ.

5) فَعِلَ يَفْعِلُ: حَسِبَ يَحْسِبُ.

6) فَعُلَ يَفْعُلُ: قَرُبَ يَقْرُبُ.

2) الفعل المجرد الرباعي: وهو كل فعل كانت عدد حروفه الأصلية أربعة حروف، نحو:دحرج، حلحل، بعثر، وسوس. وله وزن واحد هو: فَعْلَلَ يُفَعْلِلُ: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ.

3) الفعل المزيد الثلاثي

وينقسم الفعل المزيد الثلاثي إلى ثلاثة أقسام فرعية وهي، الفعل المزيد الثلاثي بحرفٍ واحد، والفعل المزيد الثلاثي بحرفين، والفعل المزيد الثلاثي بثلاثة أحرف.

التشريق الصرفي، السداسي الثلاثي، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

أ) الفعل المزيد الثلاثي بحرف واحد: ويكون هذا الحرف الزائد إما الهمزة أو الألف أو التضعيف. ويصاغ على ثلاثة أوزان وهي:

1) أَفْعَلَ:بزيادة الهمزة في أوله،نحو: أخرج، أسعد، أطرب، أظهر، أعاد.

2) فَعَّلَ: بتضعيف عينه، نحو:فكّر، فتّح، هذّب، علّم.

3) فَاعَلَ: بزيادة الألف بعد فائه، نحو: خاصم، تاجر، ساعد، شارك.

ب) الفعل المزيد الثلاثي بحرفين:ويكون هذان الحرفان إما همزة وتاء أو همزة ونون أو تاء وألف أو تاء وتضعيف أو همزة وتضعيف. ويصاغ على خمسة أوزان، هي:

1) انْفَعَلَ: بزيادة الهمزة والنون في أوله، نحو: انقسم، انطلق، انكسر، انسحب.

2) افْتَعَلَ: بزيادة الهمزة والتاء، نحو: اكتسب، استمع، اشترى، ابتكر، اجْتَمَعَ.

3) تَفَعّلَ: بزيادة التاء وتضعيف العين، نحو: تذكّر، تفهّم، تخرّج، توضّح، تصرّف.

4) تَفاعَلَ: بزيادة التاء والألف، نحو: تخاصم، تعاون، تفاهم، تنافس.

5) افْعَلَّ: بزيادة الهمزة وتضعيف اللام، نحو: ابيضّ، احمرّ، اخضرّ، اصفرّ.

ج) الفعل المزيد الثلاثي بثلاثة أحرف: وتكون هذه الأحرف الهمزة والسين والتاء في أول الكلمة، ويصاغ على أربعة أوزان، هي:

1) اسْتَفعَلَ: بزيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج، استذكر، استعمل، استغفر، استقبلَ.

2) افْعَوْعَلَ: بزيادة الهمزة والواو وتكرير العين، نحو: اعْشَوْشَبَ.

3) افْعَوَّلَ: بزيادة الهمزة وتضعيف الواو، وهو قليل الاستعمال، نحو: اعْلَوَّطَ، أي تعلق بعنق البعير.

4) افْعَالَّ: بزيادة الهمزة والألف وتضعيف اللام، نحو: احارّ.

الفعل المزيد الرباعي

ينقسم الفعل المزيد الرباعي إلى نوعين فرعيين وهما الفعل الرباعي المزيد بحرف واحد أو الفعل الرباعي المزيد بحرفين.

أ) الفعل الرباعي المزيد بحرفواحد:وهو ما زاد حرف واحد عن حروفه الأصلية ويكون هذا الحرف هو حرف التاء، ويصاغ على وزن واحد، وهو: تَفَعْلَلَ، نحو: تدحرج، تزحلق، تزلزل، تبعثر.

النظام الصرفي في الدرس اللساني العربي الحديث الأستاذ الدكتور أحمد قويش "استفد ولا تسرق

ب) الفعل الرباعي المزيد بحرفين:وهو الفعل الذي زاد حرفين على حروفه الأصلية، ويكون هذان الحرفان هما الهمزة والتضعيف، ويصاغ على وزنين، وهما:

1) افْعَنْلَلَ: بزيادة الهمزة والنون، نحو: احْرَنْجَمَ.

2) افْعَلَلَّ: بزيادة الهمزة واللام، نحو: اكفهرّ، اطمأنّ، اقشعرّ، اشمأز.

ملحوظة:

- لمعرفة الفعل المجرد من الفعل المزيد لابد من الرجوع إلى الفعل الماضي.

- حروف الزيادة مجموعة في كلمة (سألتمونيها).

- لا يقبل الفعل من حروف الزيادة أكثر من ثلاثة حروف.
- الفعل المزيد الثلاثي لا يقبل من حروف الزيادة أكثر من ثلاثة حروف.
- الفعل المزيد الرباعي لا يقبل من حروف الزيادة أكثر من حرفين.
- لا تعد حروف المضارعة (أ، ن، ي، ت) والضمائر المتصلة بالفعل وتاء التأنيث من حروف الزيادة.

تطبيق الصرف في السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

المحاضرة الثالثة

أقسام الكلمة عند القدماء والمحدثين

أقسام الكلمة عند القدماء

استعملت الكلمة في ثلاثة معان لغوية[1] الأول: الحرف الواحد من حروف الهجاء.

الثاني: اللفظة الواحدة المؤلفة من بضعة حروف ذات معنى.

الثالث: الجملة المفيدة والقصيدة والخطبة.

وقد أشار بعض اللغوين إلى أن استعمال الكلمة في المعنى الأخير من المجاز اللغوي "من باب تسمية الشيء باسم بعضه، كتسميتهم ربيئة القوم عينا، والبيت من الشعر قافية، لاشتماله عليها، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة"[2]، أي أنهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا"[3].

ويرى ابن الخشاب (ت567هـ) أن استعمال الكلمة في المعنى الأول مجاز لغوي أيضا، حيث قال: "أما الكلمة فمنطلقة في أصل الوضع على الجزء الواحد من الكلم الثلاث"[4]، أي: الاسم والفعل والحرف، وهي الألفاظ الدالة على معنى، فيكون إطلاقها على أحد حروف الهجاء مجازا من باب تسمية الجزء باسم الكل.

المعاني اللغوية للكلمة:

في الكلمة ثلاث لغات[5] الأولى: كلمة، على وزن نبقة، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز.

الثانية: كلمة، على وزن سدرة، وهي لغة تميم.

الثالثة: كلمة، على وزن ضربة، وأول من نص على هذه اللغة الجوهري[6] دون نسبة، ثم نسبها ابن هشام إلى تميم[7].

---

(1) ينظر تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دط، 1384 هـ/ 1964م: مادة (كلم).

(2)حاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت 1206هـ)،دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط(1)، 1417هـ/1997م: 1/28- 29.

(3) نفسه: 1/29.

(4) ينظر المرتجل (في شرح الجمل ،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت 567 هـ)، تحقيق علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972 م: 21.

(5) ينظرتهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، السابق: مادة (كلم).

(6) ينظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط(4)، 1990م، دار العلم للملايين،: مادة (كلم).

(7) ينظرشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، السابق: 11.

اشتقاق الكلمة.

وذكر بعضهم أن الكلمة مشتقة لغة من الكلم، وهو الجرح، لتأثيرها في النفس[1]. وهو اشتقاق بعيد عند غيرهم[2]، لبعد المناسبة اللغوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين.

وقال ابن فارس: "الكاف واللام والميم أصلان، أحدهما يدل على نطق مفهم، والآخر على جراح"[3]، وعليه تكون الكلمة أصلا مستقلا، وليست مشتقة من الكلم بمعنى الجرح.

اصطلاحا:

من المرجح أن أقدم تعريف لـ"الكلمة" اصطلاحا، قول الزمخشري (ت538ه): "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[4].

وورد عن ابن يعيش في شرح هذا التعريف قوله: "فاللفظة جنس للكلمة، وذلك لأنها تشمل المهمل والمستعمل... وقوله: الدالة على معنى، فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى... وقوله: مفرد، فصل ثان فصله من المركب... وقوله: بالوضع، فصل ثالث احترز به عن أمور منها ما قد يدل بالطبع... وذلك كقول النائم: اخ ، فإنه يفهم منه استغراقه في النوم"[5].

وعرفها كل من ابن الخشاب (ت 567ه) وأبي البقاء العكبري (ت616ه) بأنها " اللفظة المفردة" [6].أما ابن الحاجب (ت646ه) فقد عرفها بقوله:"الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد"[7].

وعرفها ابن معطي (ت628ه) بأنها "اللفظ المفرد الدال على معنى مفرد"[8].

---

(1) ينظر شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643ه)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة (د.ت).

(2) ينظر شرح الكافية: الرضي محمد بن الحسن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)،عالم الكتب: القاهرة، 1421ه/2000م: 20/1.

(3) مقاييس اللغة: أحمد بن فارس، السابقم: مادة (كلم).

(4) المفصل في علم العربية: الزمخشري (ت538ه)، دار الجيل، بيروت، ط(2)، (د. ت): 6.

(5) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643ه)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة (د. ت): 18/1.

(6) المرتجل (في شرح الجمل ،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت 567 ه)، تحقيق علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972 م: 4.

(7) شرح الكافية، الرضي محمد بن الحسن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)،عالم الكتب: القاهرة، 1421ه/2000م: 19/1.

(8) الفصول الخمسون، يحي بن عبد المعطي المغربي زين الدين أبو الحسن، تحقيق محمد محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي، 1977م:31.

التدقيق الصرفي في الرسائل الجامعية الأستاذ الدكتور أحمد قريش دراسة ونقد

وعرفها ابن مالك (ت672هـ) بقوله:"الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منوي معه كذلك"[1].
وعرفها ابن الناظم (ت686ه) بقوله: " الكلمة لفظ بالقوة أو لفظ بالفعل، مستقل، دال بجملته على معنى مفرد بالوضع"[2].وفي شرحه و تبسيطه: إن قيد "بالقوة مدخل للضمير في نحو: افعل وتفعل، ولفظ بالفعل مدخل لنحو زيد في: قام زيد... ودال، معمم لما دلالته زائلة كأحد جزأي امرئ القيس، لأنه كلمة، ولذلك أعرب بإعرابين كل على حدة، وبجملته مخرج للمركب كغلام زيد، فإنه دال بجزئيه على جزأي معناه، وبالوضع مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية كدلالة اللفظ على حال اللافظ"[3].
ولأبي حيان الأندلسي (ت745ه) في ذلك تعريفان: أولهما: " الكلمة قول أو منوي معه، دال على معنى مفرد".
والثاني: "الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد"[4]، بحذف عبارة (أو منوي معه) وهو الأولى، لما تقدم من أن كون الكلمة ملفوظة أو منوية ليس من ذاتياتها.

لقد قسم النحاة القدامى الكلمة في اللغة إلى ثلاثة أقسام، وهي: الاسم والفعل والحرف، لا على وأساس لغوي، ولكن باعتبار الدلالة على الذات والحدث.

وقسم سيبويه الكلمة تقسيما ثلاثيا بقوله: "فالكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل"[5].

الاسم:

الاسم في الأصل هو العلامة توضع على الشيء يعرف بها [6].وأورد الجوهري أربع لغات للاسم: اسم واسم بكسر الهمزة وضمها، وسم وسم بكسر السين وضمها[7].

---

(1) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387ه/1967م، دط:3.

(2) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، دار الكتب العلمية، 2000م: 3- 4.

(3) نفسه: 3 . 4.

(4) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري (ت 761ه)، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009م: 200/1 .

(5) الكتاب، الكتاب، سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180 ه)، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411ه/ 1991م: 1.

(6) ينظرلسان العرب، السابق: مادة (سما).

(7) ينظر الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري، السابق: مادة (سما).

التطبيق الصرفي في السداسي المجرد، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

وَسَم:معناه العلامة، أي الاسم يكون علامة على المُسمّى والتي يُعرف بها الشيء. والسمو:الرفعة، لأنك تنوه بالشيء وتعرّفه وبالتالي فأنت ترفع من شأنه.

و وردت في اللغة العربية الألفاظ:إِسم – أُسم – سِمُ – سُمُ.قال ابن يعيش: "وقد ذكر فيه لغة خامسة، قالوا: (سمى) بزنة هدى[1]. وقال الأشموني: إن في الاسم "عشر لغات منقولة عن العرب: اسم وسم وسما مثلثة، والعاشرة سماة"[2].

وقد بلغت لغات الاسم إلى: ثمان عشرة لغة، جمعها العلامة الدنوشري في بيت واحد، فقال

سماء وسم واسم سماة كذا سما ** وزد سمة واثلث أوائل كله[3]

وثمة خلاف مشهور بين نحاة البصرة والكوفة بشأن تحديد أصل اشتقاق الاسم، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوسم) وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السمو) وهو العلو[4].

فأصل الاسم على رأي الكوفيين (وسم) حذفت فاؤه التي هي الواو، وعوض عنها بالهمزة[5]، وإنما سمي اسما، لأنه سمة توضع على الشيء يعرف بها[6].

وأصله على مذهب البصريين (سمو) على وزن (حمل) أو (سمو) على وزن (قفل)، ثم حذفت لامه التي هي الواو، وعوض عنها بالهمزة في أوله[7].ولقب هذا النوع اسما، لأنه "سما بمسماه فرفعه وكشف معناه [8]، أو لأنه "سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه"[9].

(1) شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة، د.ت: 24/1.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، و إبراهيم الأبياري، 1980م، ط(6)، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 25/1.

(3) ينظر حاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت 1206هـ)،دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط(1)، 1417هـ/1997م: 23/1 .

(4) ينظرأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، و إبراهيم الأبياري، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،ط(6)، 1980م: 26/1.

(5) ينظر شرح المفصل: ابن يعيشن السابق: 23/1.

(6) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577)، المكتبة العصرية، ط(1)، 1424هـ/ 2003م: 6/1.

(7) نفسه: 7/1 . 8.

(8)ينظر شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط(1)، 1977م: 96- 97

(9) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، السابق: 7/1.

التطبيق الصرفي في السداسي المجرد، إستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

وهناك توجيهان آخران للتسمية على مذهب البصريين:
أولهما: أنه إنما سمي اسما، لأنه سما على الفعل والحرف، "لكونه يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه"[1].
والثاني: "لأنه علا بقوته على قسمي الكلام: الحرف والفعل. والاسم أقوى منهما لأنه الأصل"[2].

الاسم اصطلاحا:

استعمل النحاة (الاسم) بمعنيين اصطلاحيين: أولهما ما يقابل الفعل والحرف، والثاني ما يقابل الكنية واللقب.
أما استعمال (الاسم) بالمصطلح الأول فهو قديم في النحو، ومرد ذلك إلى أن تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ويعدّ هذا التقسيم المادة الأساسية في البحث النحوي، وعليه تتفرع مسائله. ولعل ما أثبته سيبويه في كتابه عمن تقدمه يبرز بوضوح أن استعمال أقسام الكلمة في معانيها الاصطلاحية كان أمرا مستقرا لدى النحاة قبله، وأن اهتمامهم كان منصبا على تنويع تلك الأقسام وبيان أحكامها. وتنسب الكثير من المصادر العربية القديمة تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف إلى الإمام علي عليه السلام وأنه عهد إلى أبي الأسود الدؤلي أن ينحو نحوه ويعمل على إتمامه[3].

وأقدم ما نستدل به في الشأن تعريفان محكيان عن سيبويه: أولهما: أن الاسم ما صلح أن يكون فاعلا. والثاني: أن الاسم هو المحدث عنه[4]. وعرفه الكسائي (ت 189هـ) بقوله: " الاسم ما وصف"[5]. وقال ابن السراج (ت 316 هـ): "الاسم ما جاز الإخبار عنه"[6].
وكل هذه التعريفات معارضة بالأسماء التالية:
(كيف، عند، حيث، أين، متى، أنى، أيان، إذ ا، إذ، صه، دراك، وبقية أسماء الأفعال)، إذ أنها جميعا لا تصلح أن تقع فاعلا، ولا يخبر عنها، ولا توصف)[7].

---

(1) ينظرمسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط(3)، 1428 هـ/2007 م: 64.

(2) الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت 671هـ) ، المعروفبتفسير القرطبي، دار الفكر، دط، دت: 101/1.

(3) ينظرطبقات النحويين واللغويين: الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن، ت989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة،1373هـ، 1954م: 21/4.

(4) ينظر الصاحبي في فقه اللّغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس ت 395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دط، دت: 82- 83.

(5) نفسه، ن ص.

(6) الموجز في النحو، محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة و النشر، بيروت، 1965م: 27.

(7) ينظر الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك،، دار النفائس، ط(5)، 1986م: 49 .

وعرفه الفراء (تـ207هـ): بقوله: "الاسم ما احتمل التنوين والاضافة أو الألف واللام"[1].وهو عند المبرد (تـ285هـ): "ما دخل عليه حرف من حروف الخفض"[2]. وعرفه الأخفش الأوسط (تـ215هـ): "إذا وجدت شيئا يحسن له الفعل والصفة.. ثم وجدته يثنى ويجمع ..، (و) يمتنع من التصريف، فاعلم أنه اسم"[3].

وبالإمكان أن نرجع أول تعريف بالحد إلى المبرد (تـ 285هـ) الذي ذكر أن الاسم "ما كان واقعا على المعنى"[4]. وواضح أنه ليس مانعا من دخول الحروف والأفعال والرموز والاشارات. ولعله لأجل هذا أتبعه بقوله: "وتعتبر الأسماء بواحدة ، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم.

وحده ابن السراج (تـ 316هـ) بقوله: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص"[5]. و قيد المعنى بالمفرد، ليفرق بين الاسم والفعل، لأن الفعل لا يدل على معنى مفرد، بل على معنى وزمان معين[6].

أما الزجاج (تـ 311هـ)فقد حد الاسم بأنه: "صوت مقطع مفهوم دال على معنى ، غير دال على زمان"[7].

أما الرماني (تـ 384هـ) فقد حده بقوله: "الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"[8]. وحده الزمخشري (تـ 538هـ) بقوله: " الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"[9].

أما ابن الشجري (تـ 542هـ) فقد قال: "أسلم حدود الاسم من الطعن قولنا: الاسم ما دل على مسمى به دلالة الوضع. وإنما قلنا: (ما دل) ولم نقل: كلمة (تدل)، لأننا وجدنا من الأسماء ما وضع من كلمتين كمعدي كرب، وأكثر من كلمتين

---

(1)الصاحبي في فقه اللّغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس تـ 395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دط، دت: 83.

(2) المقتضب،أبو العباس المبرد، تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1420هـ/1999م: 3/1.

(3) الصاحبي، ابن فارس، السابق: 83.

(4) المقتضب،المبرد، السابق: 3/1.

(5) الأصول في النحو: ابن السرّاج النحوي البغدادي (تـ316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط(2)، 1987م: 38/1.

(6) نفسه، ن ص.

(7) الصاحبي، ابن فارس، السابق: 84.

(8) الحدود في علم النحو: الرمّاني، ضمن (كتاب رسائل في اللغة والنحو)، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م: 38.

(9) المفصل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط(2)، د ت: 6.

التطبيق الصرفي في السداسي الأساس، الأستاذ الدكتور أحمد قويش، "استقد ولا تسرق

كأبي عبد الرحمن. وقلنا: (دلالة الوضع) تحرزا مما دل دلالتين: دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول"[1].

وخلاصة ذلك كله أن المعنى الاصطلاحي للاسم (في مقابل الفعل والحرف)قد تحدّد في النصف الثاني من القرن الرابع، وأنه: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين. وهو الذي اشتهر بين النحاة بعد ذلك[2]، وإن اختلفت طرق التعبير عنه.

أما استعمال الاسم بالمعنى الاصطلاحي الثاني المقابل للكنية واللقب، فقد أورده سيبويه في مبحث العلم من المعارف، قال: "والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو: زيد وعمرو"[3]، ومثل للألقاب بما هو مشعر بالذم [4]، وللكنى بأبي عمرو[5].

وأما الرضي فقد عرف الاسم بأنه العلم الذي لا يقصد به مدح ولا ذم واللقب بأنه ما يقصد به أحدهما، والكنية بما صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت[6].

الفعل:

سلك النحاة في تعريف الفعل مسلكين:

الأول: تعريفه بذكر صفاته وعلاماته.

ذكر ابن السراج (تـ 316هـ) في الموجز في النحو: أنّ "الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه، وما أمرت به. فالخبر، نحو: يذهب عمرو، فيذهب حديث عن عمرو، ولا يجوز أن تقول:جاء يذهب، والأمر نحو قولك: اذهب"[7].

وقال أبو علي الفارسي (ت377هـ): "وأما الفعل فما كان مستندا إلى شيء، ولم يسند إليهشيء"[8].

وعرفه ابن جني (ت392هـ) بأنه "ما حسن فيه (قد) أو كان أمرا"[9].

---

(1) أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م. 293/1

(2) ينظر المرتجل: ابن الخشاب، السابق: 7.

(3) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411هـ/ 1991م: 97/2.

(4) نفسه: 294/3.

(5) نفسه: 295/3.

(6) ينظر شرح الرضي على الكافية: السابق 139/2.

(7) الموجز في النحو، محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1965م: 27.

(8) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، 1982م، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د ط: 76/1.

(9) اللّمع في العربية: ابن جني (ت392هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ط(1)، ط(1)، 1982م: 7.

التطبيق الصرفي، السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "النقد ولا تشرق

وقال الحريري (ت516ه): الفعل "ما يدخل عليه (قد) و(السين، أو تلحقه تاء الفاعل، أو كان أمرا)"[1].

وعرفه عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) بقوله: "الفعل ما دخله قد وسوف والسين...وتاء الضمير وألفه و واوه.. وتاء التأنيث الساكنة ...وحرف الجزم"[2].

وأما ابن مالك (ت672ه) فقد عرفه بقوله: "الفعل كلمة تسند أبدا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"[3].

وعرفه أبو حيان (ت745ه) بقوله: "ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة، وبالياء وبلم، نحو: قامت وقومي ولم يضرب"[4].

الحرف:

الحرف لغةً الطرف والجانب، نهاية الشيء. والحَرْف من الإبل: النَّجيبة الماضية التي أنْضَتها الأسفار، شبهت بحرف السيف في مضائها ونجائها ودِقّتها، وقيل: في الضامرة الصُّلبَة[5].

واصطلاحا: ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فِعْل ،نحو هل، وبل وثمّ[6].

والجامع بين المعنيين الدقّة والضمور في الدلالة، تشبيهاً بالناقة الحرف. ودقة الحرف في الاصطلاح واضحة في تعليلهم سبب تسميتهم له، في قولهم : ".. وذلك لأن الاسم يكون حديثاً ومحدّثاً عنه، والفعل يكون حديثاً ولا يكون مُحَدّثاً عنه. والحرف أداة بينهما لا يكون حديثاً ولا محدثاً عنه"[7].

أقسام الكلمة عند المحدثين:

---

(1) ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516ه)، دار السلام، القاهرة/ مصر، ط(1)، 2005م: 3.

(2) الجمل، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد ت471ه)، تحقيق علي حيدر، دمشق،1392ه: 5.

(3) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر،1387ه،1967م: 3.

(4)شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري (ت 761ه)، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009م: 223.

(5) ينظر لسان العرب: السابق: مادة (حرف).

(6) ينظر كتاب المصباح في النحو، المطرزي، تحقيق مقبولة علي النعمة، 1993م، ط(1)، دار البشائر الإسلامية، بيروت: 53.

(7) نفسه: 53.

التطبيق الصرفي، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، أستاذ محاضر ولا تشرق

يرى إبراهيم أنيس بأنّ اللغويين اتبعوا في تقسيمهم للكلام فلاسفة اليونان وأهل المنطق في جعل أجزائه ثلاثة، وأنّ تعريفهم لكل من الاسم والفعل ناقص، وليس جامعا، وأنّ فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم، وأنّهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام.

وكان تقسيمه للكلام سبع أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير والخالفة ويقصد بها (الفعل وصيغتي التعجب، وفعلي المدح والذم)، والظرف، والأداة[1].

إلا أنّ إبراهيم أنيس واعتمد في هذا التقسيم على ثلاثة أسس، وهي المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، وكان تقسيمه كالتالي:

1) الاسم: وهو ثلاثة أقسام:

- الاسم العام أو الاسم الكلي، نحو: كتاب، وشجرة.

- العَلَمُ، نحو: زيد وعائشة.

- الصفة.

2) الضمير: ويضمّ كل الضمائر، وألفاظ الإشارة، والاسماء الموصولة، والأعداد.

3) الفعل: وهو ما يفيد الحدث في زمن معيّن.

أقسام الكلمة عند المهدي المخزومي: فهو عنده الكلام العربي ينقسم إلى أربعة أقسام هي: الفعل، والاسم، والأداة، والكناية، وعرف الكناية بأنها "كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، و لا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه[2].فأخرج من قسم الاسم الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وجعلها تحت قسم الكناية.

أقسام الكلام عند ولسن بشاي: تعرض للحديث عن تقسيم الكلم في محاضرة له، وهي عبارة عن بحث موسوم بـ " النحو العربي على ضوء الأبحاث اللغوية الحديثة"، وذكر أنّالوحدات النحوية تنقسم إلى الأقسام التالية:

1) وحدات خاصة بالاسم: و يقصد بالاسم هنا أي لفظ يمكن دخول (أل) التعريف عليه كأسماء الفاعلين و المفعولين، والمصادر، والأعداد، وأسماء الصفات.

2) وحدات خاصة بالاسميات: و هي ما لا يدخل عليه (أل) التعريف، كالأعلام، والمصادر المؤولة.

---

(1) اللغة العربية معناها و مبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، 1994م: 90.

(2) ينظر في النحو العربي قواعد و تطبيق، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر ط(1)، 1966م: 46.

3) وحدات خاصة بالضمائر: وتشتمل على ضمائر الشرط، والاشارة، والموصول، والاستفهام.

4) وحدات خاصة بالأفعال: وهي قسمان: المضارع المعرب، والقسم الآخر بقية الأفعال.

5) وحدات خاصة بالأدوات: وهي الأدوات التي تدخل على الأسماء و الأفعال و تحكمها، و أدوات الربط الأصلية والفرعية، وجميع الأدوات الأخرى التي لا تحكم ولا تربط. وبهذا يكون الدكتور ولسن قد قسم الكلم إلى خمسة أقسام؛ وهي على الترتيب: الاسم، والاسميات، والضمير، والفعل، والأداة[1].

أقسام الكلام عند علي أبي المكارم:

يكون تقسيم الكلم عنده مبنيا على العلامات التي تميّز الكلمات بعضها عن بعض، فلكل من الاسم والفعل من العلامات ما يميزه عن الآخر،فعلامات الاسم هي الجر، والتنوين، والنداء، والتعريف، والاسناد. وعلامات الفعل هي دخول (قد، والسين) عليه، و أدوات النصب، والجزم، واتصاله بضمائر الرفع،وتاء التأنيث، ونوني التوكيد، ويبقى الحرف والخالفة لا يقبلان علامات الاسم والفعل معا.

ومن هنا فإنّ الكلم ينقسم عنده إلى ما يلي:

1)الاسم: وهو كلمة، تقبل علامة من مجموعة محددة من العلاماتالتي تميز الأسماء.

2) الفعل: وهو كلمة، تقبل علامة من مجموعة محددة من العلاماتالتي تميز الفعل[2].

3) الخالفة: وهي كلمة لا تقبل علامات الأسماء والأفعال، ولكنها تصلح لاستخدامها عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة.

4) الحرف: وهو كلمة لا تقبل علامات الأسماء، والأفعال، ولا تستخدم عنصرا إسناديا أساسيا في الجملة.

أقسام الكلام عند حسن عون:

تنقسم الكلمة عنده إلى ثمانية أقسام، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، والصفة، و الظرف، والضمير، والإشارة، والموصول، ومن مزايا هذا التقسيم عنده أنه يجمع كل أحكام النحو في أبواب محكمة لا تعارض بينها ولا تداخل فيها، وبهذا حسبه يعفي النحو من التشتت والتكرار، كما يعفي النحو من قضية العامل.

أقسام الكلم عند تمام حسن:

(1) ينظر النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2011م: 111.

(2) السابق: 112.

فعند محاولته للتقسيم يجد الكلمات تتفق أو تختلف في صورها ووظائفها ومواقعها في السياق وفي طرق تغيّرها وتقلّبها، فما اتفق منها في الصورة أو الوظيفة وضع في قسم بعينه من أقسام الكلم، وما اختلف منها اختلفت به الأقسام.

ويرى بأنّنا تلقينا عن النحويين القدماء تقسيما للكلم: (اسم و فعل و حرف)، غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام. فقد جعلوا الضمائر من الأسماءعلى الرغم من أنّ معناها عام حقّه أن يؤدى بالحرف، ومن هنا كانت الضمائر مبنية للشبه المعنوي. كما اضطروا في بعض المواضع إلى تسمية بعض عناصر المفردات: (أسماء الأفعال)، وكأنّما يجوز عنهم أن نطلق على ما دلّ على موصوف بالحدث: (أفعال الأسماء)، وبدى من هذا المصطلح أنّهما يترددون بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء، ونسبتها إلى الأفعال[1].

ويمكن إجمال هذه التقسيم في التالي:

1) الاسم: وهو ما دل على طائفة من المسميات الفرعية، كالأعلام، والأجسام، والأعراض، والأحداث، والأجناس، وما صيغ للدلالة على زمان أو مكان أو آلة، كما يشمل المبهمات والمصادر. ويشتمل الاسم على خمسة أقسام، وهي:

ا) الاسم المعين: وهو الذي يسمي طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة، كالأجسام و الأعراض المختلفة، ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة، وهو المعنى الذي جاء به قول ابن مالك:

ولا يكون اسم زمان خبرا *** عن جثة وإن يفد فأخبرا[2]

ب) اسم الحدث: وهو المصدر، واسم المصدر، واسم المرة، واسم الهيئة، وهي في عمومها ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو على عدده أو على نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية و تدخل تحت عنوان اسم المعنى.

ج) اسم الجنس: ويندرج تحته أيضا اسم الجنس الجمعي، كنبق، وعرب، وكذلك اسم الجمع كإبل، ونساء.

د) يضم مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة؛ و هي اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، أطلق عليها قسم " المميات". وليس منها المصدر الميمي على رغم ابتدائه بالميم الزائدة، لأن إن اقترب من هذه الثلاثة صيغ، فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر.

(1) ينظر الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط(1)، 2000م: 39-40.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، مصر ط(14)، 1382هـ/ 1964م: 11.

هـ) يضم الاسم المبهم، ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ عادة ما تدل على الجهات، والأوقات، والموازين، والمقاييس، والأعداد، ونحوها وتحتاج عند إرادة مقصودها إلى وصف، أو إضافة، أو تمييز، فمعناها معجمي لا وظيفي، لكن مسماها غير معين، نحو: فوق، وتحت، وأمام، ووراء[1].

2) الصفة: الصفة: "ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث".والمقصود بالحدث هنا معنى المصدر وأن المراد المراد بالحدوث الوقوع. واسم الفاعل هو الصفة الدالة على اسم الفاعل، واسم المفعول ما دل على الحدث ومفعوله، وأنّ مدلول صيغ المبالغة هو المبالغة والتكثير، ومعنى اسم التفضيل هو التفضيل، فالصفة (أي صفة الفاعل، أو المفعول، أو المبالغة، أو المشبهة، أو التفضيل) لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (معنى المصدر)،

الصفات خمس وهي:

- صفة الفاعل

- صفة المبالغة

- صفة التفضيل

- صفة المفعول

- الصفة المشبهة

وتختلف كل صفة معنى ومبنى، أما من حيث المبنى فكل صفة منها صيغ خاصة بها، أما من حيث المعنى فالعبارات هي التي تفرق المعاني، فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه على سبيل تفضيله على غيره ممن يتصف بالحدث[2].

3) الفعل: عرفه النحاة بأنه ما دل على حدث مرتبط بزمن، ودلالته على الحدث تأتي على اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، و المعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والمميات، ولا بد أن يكون على صلة بمعنى الحدث، أو زمانه، أو آلته. أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى

(1) اللغة العربية معناها و مبناها، الدكتور تمام حسان، السابق: 255.

(2) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشموني (ت 900هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1995م: 98.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قيش، النقد والتدوين

النحوي من مجرى السياق. فالفعل الذي على صيغة (فَعَل) قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي.

4) الضمير: لا يدل الضمير على مسمى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث و زمن كالفعل، لأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني الصرفية العامة التي أطلق عليها معاني التصريف التي يعبر عنها باللواحق و الزوائد و نحوها. والمعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر.

والحضور قد يكون حضور تكلم كـ(أنا ونحن)، وقد يكون خطابا كـ (كأنت وفروعها)، وحضور إشارة كـ (هذا وفروعها)، والغيبة قد تكون شخصية، كـ (هو وهي وفروعها)، وقد تكون موصولية، كـ (الذي والتي وفروعها).

5) الخوالف: كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وهي على أربعة أنواع:

ا) خالفة الإخالة: ويطلق عليها النحاة (اسم الفعل)، ويقسمونها إلى اسم فعل ماض كهيهات، واسم فعل أمر كصه ومه.

ب) خالفة الصوت: ويطلق عليها النحاة (اسم الصوت)، ولا يقوم دليل على اسميتها لا من حيث المبنى و لا من حيث المعنى فهي لا تقبل علامات الأسماء (إلا على الحكاية شأنها في ذلك شأن الأفعال والجمل)، نحو: هلاّ لزجر الخيل، وكخ للطفل، وهج للغنم.

ج) خالفة التعجب: ويطلق عليها النحاة صيغة التعجب، وليس هناك من دليل على فعليتها ،بل إن هناك ما يدعوا إلى الظن أن خالفة التعجب ليست إلا أفعل تفضيل تنوسي فيه هذا المعنى وأدخل في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمت إلى المعنى الأول بصلة، وليس المنصوب بعده إلا المفضل بعد صيغة التفضيل، ولكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد وليست العلاقة بين الصيغة بينه علاقة التعدية، فصيغة التعجب هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد. و بصيغتي التعجب نوضح الصورة أكثر:

ما: أداة تعجب

أفعل: خالفة منقولة عن التفضيل

زيدا: المفضل متعجبا منه

أفْعِل: من أفعل التفضيل

بـ : مضمنة معنى اللام

زيد: مفضل متعجبا منه

التطبيق الصرفي السداسي الأستاذ الدكتور أحمد فرش "استقد ولا تسرق

د) خالفة المدح، أو الذم و يطلق عليها النحاة (فعلي المدح والذم): ولكنهم اختلفوا حول المعنى التقسيمي لهاتين الخالفتين فمنهم من يراها أسماء ومنهم من يراها أفعال بقبولها التاء.

6) الظرف:توسع النحاة في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى و مبنى.
والظروف كما رآها تمام حسان مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتقترب من الضمائر والأدوات، ويمكن التمثيل لها على النحو التالي:

ظروف الزمان: إذ، إذا، إذاً، لم، أيان، متى.

ظروف المكان: أنّى، أين، حيث.

7) الأداة: مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تعبر عنها الأداة تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة إلى قسمين:

ا) الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف.

ب) وقد تكون ظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط، أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل، مثل كم وكيف في الاستفهام. أو فعلية لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بنقصانها، مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. أو ضميرية كنقل من وما إلى معاني الشرط و الاستفهام، والمصدرية والظرفية والتعجب.

والأدوات هنا تلخص معاني النفي، والتأكيد، والاستفهام، والأمر باللام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي، والنداء، والشرط، والقسم، والندبة، والاستغاثة، والتعجب. زيادة ما للأداة من وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة كالذي نجده في حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية و واو الحال، أو من وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي نراه في أداة التعريف.

وخلاصة ذلك كله بعد أن بينا تقسيم الكلمة عند القدامى والمحدثين، فالقدامى كان تقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف معتمدين في هذا التقسيم على الدليل العقلي، بينما المحدثين منهم من أضاف إلى هذا التقسيم الضميروالصفة والظرف والأداة والخالفة. أما من أضاف الضمائر منهم: حسن عون، إبراهيم أنيس، ومن أضاف الصفة نجد حسن عون و ساطع الحصري.ومن أضاف إلى جانب الاسم والفعل ظرفا نجد حسن عون وتمام حسن.

التطبيق الصرفي في السداسي السالم، أطروحة الدكتوراه، استقراء وتحليل

المحاضرة الرابعة

المصادر

تعريف المصدر:

المصدر كما تدل عليه تسميته أصل المشتقات، أي كلها صدرت عنه. وهو اسم يدل على حالة أو حدث غير مقيّد بزمان وتضمن أحرفه لفظاً أو تقديراً، وهو إما صريح أو مؤوّل، واستمد معنى الصريح من قولهم: اللبن الصَّريحُ الذي انحسرت عنه رغوته[1] وبناء عليه قالوا: صرَّحت الخمرُ، إذا ذهب عنها الزَّبد، قال الأعشى:

كُمَيْتٌ تكشَّفُ عَنْ حُمْرَةٍ **إِذَا صَرَّحَتْ بَعْدَ إِزْبَادِهَا[2]

وهو وصف يقابل المؤول، نحوه قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾،البقرة:184. ومثله: ائتني بعد ما تَقْرُغُ .. فـ "ما" و " تَقْرُغُ " بمنزلة الفراغ، ولما ظهر الكلام بعد هذا التأويل، سمي صريحاً[3].والصريح أصلي.

وقد يقوم المصدر مقام فعل في صيغة الماضي أو المضارع، فيقترن بزمن يفهم من سياق الكلام، فيكون:

- ماضيا، نحو: سبق لي نهيك عن التأخر.

- حاضران نحو: يسرنّي حضورك.

- مستقبلا: نحو: أتمنّى مرافقتك في سفرك.

مصدر الفعل الثلاثي

المصدر الثلاثي على الأغلب سماعي،وسمي سماعي؛ لأنه سمع عن العرب وليس له قاعدة يقاس عليها أي لا ضابط له، وقد حمل بعض الأوزان دلالات خاصة. وبهذا فهو لايعرف إلا من الكتب والمعاجم التي حملت لنا في مجملها نحو اثنين وأربعين وزنا للمصدر الثلاثي؛ وهي: **فَعَل (بفتح العين)**، ويكون متعديا كضرب زيدٌ خالدا، ولازما كقعد الرجل؛ **وفَعِل (بكسر العين)**، ويكون متعديا، كفهِم التلميذ الدرس، ولازما كرضي المؤمن بقضاء اللهوقدره؛ **وفعُل (بضم العين)** ولا يكون إلا لازما كعذُب الماءُ.

(1) ينظر جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي،دار العلم للملايين،1987م: مادة (ص ر ح).

(2) ينظر معجم مقاييس اللغة:أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر، 1399هـ/1979م: 347/3، مادة (ص ر ح).

(3) ينظر الكتاب: سيبويه، السابق: 11/3.

التطبيق الصرفي السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد عرنوس، السنة الرابعة لا تشرق

أما أشهر أوزان المصدر الثلاثي فهي: **معْرِفة، مَكْرُمَة، جَمال، سَرِقَة، قَبُول، غُفْران، صُعُوبَة، دَعْوى، بَشاعَة، حِرْمان، خُدْعَة، بَلاغَة، كَراهِيَة، قَيْلُولَة، ذِكْرى، عِدَة (وعد).**

وتوصل المهتمون بعلم الصرف إلى استنباط بعض القواعد القياسية بغرض ضبط المصادر الثلاثية، منها:

- إذا دل المصدر على حرفة أو صناعة أو ولاية أتي على صيغة (**فِعَالَة**)، نحو: زرع : زِراعة، حاك: حياكة، خاط: خياطة، ولي: وِلاية.

-إذا أشار المصدر إلى تقلّب اضطراب جاء المصدر على وزن (**فَعَلان**)، نحو: غلى: غَلَيانا، طاف: طوفانا، خفق: خفقانا.

-إذا نقل معنى الصوت ورد على صيغة (**فُعَال**)، نحو: هتف: هُتافا، وعَوَى: عُواءً. وعلى وزن فَعِيل، نحو: صَهَل صَهيلا، زأر: زئيرا.

-إذا دل على اللون ورد على صيغة (**فُعْلَة**)، نحو: خَضُر: خُضْرة.

- إذا تضمّن معنى الامتناع والرفض جاء على صيغة (**فِعال**)، نحو: فرّ: فِرارا،أبى: إباءً، نفر: نِفاراً، جَمَحَ: جِماحاً.

- إذا أشار إلى داء ورد على صيغة (**فُعَال**)، نحو: سَعَل: سُعَالا، زَكَم: زُكاما.

-إذا دل على السير ورد على صيغة (**فَعِيل**)، نحو: رَحَل: رَحِيلا.

- إذا كان الفعل على وزن (**فَعُل**) (مضموم العين) جاء المصدر على وزن (**فُعُولَة**)، نحو:عَذُب: عذوبة، سَهُلَ: سُهولَة، ظَرُف: ظرَافة، شجُع: شجاعة. وعلى فَعَالة، نحو: فَصُح: فَصاحة. وعلى(**فَعَل**)، نحو: كَرُم: كرما.

- إذا كان الفعل لازما وعلى وزن (**فَعِل**) (مكسور العين) جاء المصدر على وزن (**فَعَل**)، نحو: ضَمِئ: ضَمَأ، تعِب: تعباً، أسِف: أسفاً.

- إذا كان الفعل لازما على وزن (**فَعَل**) (مفتوح العين) جاء المصدر على وزن (**فُعُول**)، نحو: صَمَد: صمود،قعد: قعوداً، دخل: دخولاً، غدا: غدوّاً، نما: نمُوّاً، فإن كان الفعل معتل العين فالأغلب أن يكون مصدره على وزن (فَعْل) أو (فِعال)، نحو: صام :صوْم أو صيام، قام: قِياماً، نام: نوْماً.

- إذا كان الفعل على وزن إما (**فَعَل**) بفتح العين، أو (**فَعِل**) بكسرها، وكانا متعديين، جاء مصدرهما على صيغة (**فَعْل**)، نحو أكَل: أكْلا، ورَبِح: رَبْحا، أخَذ: أخْذ، حمِدَ: حَمْداً، باع: بيعاً.

- أما مصدر الرباعي المجرد فيرد على صيغة (**فَعْلَلة**)، و(**فِعْلان**)، نحو: هَمْهَم: همْهَمة، وهِمْهاما.

التطبيق الصرفي، السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش، ١١ استاذة بالأشرق

تطبيق:

هات مصادر الأفعال الثلاثية التالية:

حرث، خَفَق، عَذُب، رَفَض، نَعَق، دَكَن، نَحُل، وَثِق، عَطَس، وقف، صاغ، صَلُح، زاد، ظَفِر، شدّ، يَبِس، حَمُر، سار.

مصادر الأفعال ما فوق الثلاثية

مصادر الأفعال غير الثلاثية قياسية؛ أي أن لها صيغ محددة يقاس عليها. وهي:

أ) مصدر الفعل الرباعي المجرد **(فَعْلَل)** قياسه يكون على وزن **(فَعْلَلَة)** مثل: طمأنَ: طَمْأَنَة، دَحْرَج: دَحْرَجة، بَعْثَر: بَعْثَرة.

وإذا كان الرباعي المجرد مضعّفاً؛ أي فاؤه ولامه الأولى من جنس،وعينه ولامه الثانية من جنس؛ فإن مصدره يكون على صيغة **(فَعْلَلَة)** أو **(فِعْلال)** مثل: زلزل: زلزلة و زلزالاً، وسوس: وسوسة و وسواساً.

ب) مصدر الثلاثي المزيد بالهمزة (أفْعَل)

إذا كان الفعل صحيح العين فوزن مصدره هو **(إفعال)**، نحو: أخرج: إخراجاً، أعطى: إعطاءً، أوجد: إيجاداً، أمضى: إمضاءً.

أما اذا كان الفعل معتلاً فإن وزن مصدره هو (إفالة)، نحو: أقام: إقامة، أناب: إنابة.

ج) مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين (فعّل)

1) إذا كان الفعل صحيح اللام يكون مصدره على وزن **(تَفْعيل)**[1]، نحو: قدّس: تقديساً، كبّر: تكبيراً، كلّم: تكليما.

2) إذا كان معتل اللام يكون مصدره على وزن **(تَفْعِلة)**[2]، نحو:ربّى: تَرْبية، نَمّى: تنمية، زكّى: تزكية.

3) إذا كان الفعل مهموز اللام يكون مصدره على وزن **(تَفْعيل)** و مثل:**(تَفْعِلَة)**، نحو: هيّأ: تهيئاً وتهيئة، وخطّأ: تَخْطيئا و تَخْطِئَة.

4) بعض الأفعال الصحيحة اللام تردت مصادرها على الوزنين **(تفعيلا)** أو **(تفعلة)**، نحو: ذكّر: تذكيرا وتذكرة، جَرّبَ: تجريباً وتجربة.

---

(1) ينظر شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، السابق: 70.

(2) نفسه: 71.

د) مصدر الثلاثي المزيد بالألف (فاعَل)

يكون مصدره القياسي على وزن **(فِعال)** أو **(مُفاعلة)**[1]، نحو:ناقَشَ: نِقاش ومناقَشَة، آخى: إخاءً و مؤاخاة حاجّ: حِجاجاً و محاجّة.

هـ) مصدر الفعل الخماسي

1) إذا كان الفعل الخماسي على وزن **(تَفَعْلَلَ)** أو **(تَفَعّلَ)**أو **(تَفاعَلَ)**؛ المبدوء بتاء زائدة، فمصدره يكون على وزن الفعل مع ضم الحرف قبل الاخير؛ أي:**(تَفَعْلُلْ)**، **(تَفَعُّل)**، **(تفاعُل)**، نحو: تكرّم: تكرّماً، تَدَحْرَجَ: تدَحْرُجاً.

فإن كانت لام الفعل معتلة (ياء)؛ فان مصدره يكون على وزن الفعل أيضا مع كسر الحرف قبل الأخير لينسجم مع الياء، نحو: تعالى: تعالياً، توانى: توانياً، تمنّى:تمنّياً.

2) إذا كان الفعل على وزن **(انْفَعَلَ)**فمصدره يكون على وزن **(انفعال)**[2] ، نحو: انطلق: انطلاقاً،انْكَسَر: انْكِسار.

3) إذا كان الفعل على وزن **(افتعل)** فمصدره يكون على وزن **(افتعال)**، نحو: ارتوى: ارتواء، اصْطَفي: اصْطِفاء.

4) إذا كان الفعل على وزن **(افْعَلَّ)** فمصدره يكون على وزن **(افعلال)**، نحو: اخضرّ: اخضرار، احْمَرّ: احْمِرار.

ملحوظة:

الأفعال المبدوءة بهمزة وصل، جاءتمصادرها على وزن الفعل مع كسر الحرف الثالث، وزيادة الف قبل الحرف الاخير.

و) مصدر الفعل السداسي

الأفعال السداسية المبدوءة بهمزة وصل تكون مصدرها على وزن الفعل مع كسر الحرف الثالث، وزيادة الف قبل الحرف الأخير، نحو: استخرج: استخراج، استَفعل: استِفعال، استعدّ: استِعداداً.

افْعَوْعَل: افْعِوْعال، نحو: اعْشوشب: اعْشيْشاباً.

فات كان **(استفعل)** معتل العين فان مصدره يكون على وزن **(استِفاله)** نحو: استفاد: استفادة، استعاذ: استِعاذة، استقام: استقامة. (حذفت عينه وعوّض عنها تاء التأنيث).

تطبيق:

(1) ينظر تصريف الاسماء والافعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط (2)، 1408هـ/1988م: 138.

(2) نفسه: 140.

التطبيق الصرفي، السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قرش، " استفد ولا تسرق

صُغ المصادر من الأفعال التالية، وادخلها في جمل مفيدة:

أساء ـ أعزّ ـ اتعظ ـ أكره ـ هنّأ ـ أفنى ـ تمدّد ـ عظّم.

المصدر الميمي

يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي على وزن **(مَفْعَل)**، نحو: مرمى من فعل رمى، ومقتل من فعل قتل، مضرَب، مشرب، مَوْقِف. أما إذا كان الفعل الثلاثي مثالي الواوي المحذوف الفاء في المضارع، نحو: وَعَد، فمصدره الميمي يكون على وزن **(مَفْعِل)**.

ويصاغ من فوق الثلاثي من الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر، نحو: إهتاج يهتاج مَهْتاج. انتصر ينتصر مُنْتَصر.

تطبيق: هات المصادرالميمية للأفعال التالية:

تراجعن ـ انكمش ـ شدّ ـ استثمر ـ دقع ـ هدم.

مصدر الهيأة

يصاغ للدلالة على الصورة التي جرى عليها الفعل، ويكون في الثلاثي على وزن **(فِعْلة)**، نحو: يمشي مِشْية، فإن كان مصدره على وزن **(فِعلة)** يكون مصدر الهيئة بالوصف أَو بالإضافة، نحو: ينشد نِشدةً واضحة، نِشْدةَ تلهف.

ملحوظة: ليس لغير الثلاثي مصدر هيئة، وإنما يدل عليها بالوصف أَو بالإضافة مثل: يتنقل تنقُّلَ المتريث، ويستفهم استفهاماً مُلِحاً.

هذا وقد شذَّ مجيءُ وزن **(فِعْلة)** من غير الثلاثي، فقد سمع للأَفعال الآتية: اختمرت المرأة خمرةً حسنة، وانتقبتْ نِقْبة بارعة، واعتم الرجل عِمَّة جميلة.

تطبيق الصرف، السداسي، الأستاذ الدكتور أحمد قريش ... استفد ولا تسرق

المصدر الصناعي

وهو اسم منسوب إليه ألحقت به تاء التأنيث، ويصاغ من اسم الفاعل، نحو: شاعرية، واسم المفعول، نحو: مفهومية، واسم التفضيل، نحو: أسبقية. ومن الاسم الجامد، نحو صنمية، ومن اسم العلم، نحو: علوية وأموية.

تطبيق: صُغِ المصدر الصناعي من الاسماء التالية، واستعمل كل منها في جمل مفيدة: اعتزال ـ عصبٌ ـ جنسٌ ـ باطن ـ جدل.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استشراق ولا تشرق

المحاضرة الخامسة

دلالة صيغ اسم الفاعل

الفعـــل،لغة: كناية عن كل عمل متعدٍّ أو غير متعدّ، والفَعَال اسم للفعل الحسن من الجود والكرم. والفَعال يكون في المدح والذم، والفعلة صفة غالبة على عملة الطين والحفر ونحوهما، لأنهم يفعلون، والتاجر يقال له فاعل[1].

واصطلاحا:

و لمّا كان الفِعْلُ يدلّ على المصدر بلفظه، وعلى الزمان بصيغتِه، وعلى المكانِ بمحله، اشْتُقَّ منه لهذه الأقسام أسماء، ولمّا كان يَدُلُّ على الفَاعِلِ بمعناه، لأنه حدث، والحدث لا يَصْدُرُ إلا عن فَاعِلٍ اشْتُقَّ مِنه اسْمُ فَاعِلٍ؛ ولذلك اخْتَلَفَتْ تعريفاتُ اسْمِ الفَاعِلِ عندَ النُّحاةِ،

فهو "كل اسم مشتق من مصدره وصيغ على وزن من قام بالفعل"[2].أوهو"صفة تأخذ من الفعل المعلوم لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو ما قام به على وجه الحدوث لا الثبوت"[3]. أو "ما دَلَّ على الحدث وفاعله" فخرج بالحدث نحو أَفضل - اسم تفضيل - وحسن - صفة مشبهة وخرج بذكر فَاعله نحْوُ مَضْرُوبٍ"[4].

وعرفه ابن الحاجب بأنه: " ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمونة وكسر ما قبل آخره"[5]، كما عرف بأنه: "ما صيغ ليدل على من قام به أصل الحدث أو وقع منه على جهة الحدوث، فقولنا ما صيغ، جنس يشمل جميع المشتقات وقولنا ليدل على من قام به أصل الحدث أو وقع منه. يخرج: أمثلة المبالغة لأنها تدل على الزيادة على أصل الحدث واسم المفعول واسم التفضيل، وأسماء الزمان والمكان والآلة ومنه فإن اسم الفاعل يصاغ لدلالة على من قام بالفعل على وجه الحدوث"[6]، ومادام أنّ اسم الفاعل هو عبارة عن وصف مأخوذ من فعل مضارع مبني للمعلوم الدلالة على من قام بالفعل،ومادام أنّ اسم الفاعل و عبارة عن

(1) لسان العرب، ابن منظور، السابق: مادة (فعل).

(2) أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1998م: 29/2.

(3) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط(30)، 1994: 178/1.

(4)ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لابْنِ هِشَامٍ، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط(1)، 2015م: 3/13.

(5) شرح الكافية، الرضي محمد بن الحسن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)،عالم الكتب: القاهرة، 1421هـ/2000م: 721.

(6) التبيان في تصريف الأسماء،محمد حسن كحيل، ط(6): 53.

وصف مأخوذ من فعل مضارع مبني للمعلوم الدلالة على من قام بالفعل، وأنه يدل على الحدث والزمن، فهو مرتبط بالحال والمستقبل وكلا من، الحال والمستقبل تحملان دلالة، الاستمرار.

صياغته:

اسم الفاعل مقِيس من الفعل الثُّلاثيّ على وزن فاعل، في كلّ فعل على وزن (فَعَلَ) متعديا كان أو لازما، نحو: ضَرَبَ فهو ضاربٌ، وكتب فهو كاتبٌ.
وإن كان الفعل على وزن (فَعِلَ) بكَسْرِ العين، فإن كان متعدّيا، فقياسه أيضا أن يأتي اسم الفاعل على فاعِلٍ؛ نحو: ركِبَ فهو راكِبٌ، وعَلِمَ فهو عالِمٌ.

وإن كان لازما فلا يُقالُ في اسم الفاعل منه (فَاعِلٌ) إلّا سماعا، نحو: أَمِنَ فهو آمِنٌ، وسَلِمَ فهو سالِمٌ، بل قياس اسمِ الفاعل منه أن يكون على (فَعِلٍ) في الأَعْراضِ؛ نحو: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، ونَضِرَ فهو نَضِرٌ، وتَعِبَ فهو تَعِبٌ، وحَمِقَ فهو حَمِقٌ.
وشَذَّ مَرِيضٌ وسَقِيمٌ وكَهْلٌ؛ إذ قياسها كفَرِحٍ؛ لأنها أَعْراضٌ.

ويأتي أيضا اسم الفاعل من (فَعِلَ) اللازم على (فَعْلان)، نحو: عَطِشَ فهو عَطْشَانُ، وشَبِعَ فهو شَبْعَانُ، ورَوِيَ فهو ريَّانُ، وسَكِرَ فهو سَكْرانُ.

ويأتي على أفْعَلَ في الأَلْوانِ؛ نحو: سَوِدَ فهو أَسْوَدُ، وحَمِرَ فهو أَحْمَر، وعَوِرَ فهو أَعْوَرُ، وعَشِيَ فهو أَعْشَى، وحَوِرَ فهو أَحْوَرُ، وجَهِرَ فهو أَجْهَرُ، وعَرِجَ فهو أَعْرَجُ، وعَمِيَ فهو أَعْمَى.

ويأتي أيضًا على (فَعِيل)؛ نحو: حَزِنَ فهو حَزِينٌ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ.

ويأتي على (فَعِيل)[1]، نحو: جَمُل فهو جَمِيلٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيفٌ، وظَرُفَ فهو ظَرِيفٌ، وقَرُبَ فهو قَرِيبٌ، وبَعُدَ فهو بَعِيدٌ، وقد يَأْتِي على غَيْرِ ذلك؛ نَحْوُ: جَبُنَ فهو جَبانٌ، وشَجُعَ فهو شُجاعٌ، وحَرُمَ فهو حَرامٌ، وجَنُبَ فهو جُنُبٌ، وخَشُنَ فهو خَشِنٌ، ومَلُحَ الماءُ فهو مِلْحٌ، ونَجُسَ فهو نَجِسٌ.

وإن كان الفعل الثُلاثي معتلّ العين؛ نحو: "قَامَ وبَاعَ"، تُبدل الهمزة من الياء والواو إذا وَقَعتا عينين في اسم الفاعل، بعد أَلف زائدة؛ نحو: "قائم وبائع" فتحركّت الواو والياء في قَاوِم وبايِع، وقبلَهما فَتحة، وليس بينهما وبينَها حاجز إلّا الألف الزائدة، فاعتلّت الواو والياء في اسم الفاعل حَمْلًا على الفعل، فقلبتا أَلِفًا، فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، فإن صَحَّ حرف العلّة في الفِعْلِ صح في اسم الفاعل، نحو: "عاوِر" المأْخوذ من (عَوِرَ)، ولا يجوز اللَّفظ بالأصل في "قائم وبائع ونحوهما"، فلا يُقالُ" :قاوِم"، ولا "بايِع"[2].

(1) ينظر الممتع، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1987م: 450/2

(2) ينظرالمقتضب، أبو العباس المبرّد، السابق (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط(2)، القاهرة، 1399هـ/1979م: 99/1

صوغه مما فوق الثلاثي:

نأتي بالمضارع منه بعد زيادة ميم مضمومة في أوّله، وبكسر ما قبل آخرهمطلقا؛ نحو: قاتَلَ يُقَاتِلُ فهو مُقاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فهو مُدَحْرِجٌ، وشذَّ الفَتْحُ في ألفاظٍ؛ نَحْوُ: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، فاسْتبدلوا مُفْعَلٍ من مُفْعِلٍ، وجاء الكَسْرُ على الأصلِ، نَحْوُ:أَسْهَبَ الرجل في الكلام، إذا أكثر كلامه وجاوز الحقّ، فهو مُسْهَبٌ بالفَتْحِ، ومن ذلكأَعَمَّ وأَخْوَلَ، إذا كَثُرَتْ أَعْمَامُه وأَخْوَالُه، فهو مُعَمٌّ ومُخْوَلٌ.

الثُّبُوتُ والحُدُوثُ في اسْمِ الفَاعِلِ:

ذكر النحاة أنّ اسم الفاعل هو ما دل على الحُدُوثِ، وأنّ الصّفةَ المشبهة ما اشتقّت من فعل لازم على معنى الثُبوت[1]، ولذا فإن التفريق بين اسم الفاعل والصّفة المشبّهة، فالثبوت مختص بالصفة المشبهة، والحدوث مختص باسم الفاعل،، فقد ورد أن اسم الفاعل يدل على معنى الحدوث، وهو التغير، وعلى الثُّبُوت الذي هو في الصّفة المشبهة[2]، ولكن ليس هذا حكما مطلقا، فقد يرد كثيرا ممّا جاء على صيغة فاعلٍ يدلّ على الثُّبُوت، وبعضا من الصّفة المشبهة يدل على الحدوث، نحو ما جاء به الجرجانيّ في قوله: "فإذا قلت: "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ"، فقد أَثْبَتّ الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدّد، ويحدث منه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ، وعَمْرٌو قَصِيرٌ[3].

وهناك من أسماء فاعلها شذّت عن القاعدة،بحيث لا يمكن أن يكسر الحرف قبل الأخير فيها؛ مثل: شبَّ شابّ، ضلّ ضالّ، احتاج مُحتاج، ارتدّ مُرتَدّ، اهتمّ مُهتَمّ.

الدلالات الزمنية لاسم الفاعل:

إفادة معنى الزمن الماضي: فرق النحاة بين الفعل الماضي واسم الفاعل الدال على المضي، أنّ اسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف في الزمن الماضي ودوامه، بخلاف الفعل الماضي يدل على الوقوع فقط دون الدوام[4].

إفادة معنى الحال: زمن الحال هو الأصل في اسم الفاعلوالمراد بالحال النطق، نحو: كلنا شاهدٌ قمرا.ونحو قوله تعالى:﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾،المدثر: 49.

(1) ينظر شرح الكافية، الرضي محمد بن الحسن، السابق: 205/2

(2) معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، 2007م: 41.

(3) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، 1979م: 193.

(4) معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، السابق::44.

التطبيق الصرفي على السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش استاذ ولا تسرق

إفادة معنى الاستقبال:

والفرق بينه وبين المضارع هو أنّ الأمر في اسم الفاعل قد ثبت وتم وصفا لصاحبه. كقوله تعالى: " فقال أنبئوني بِأَسْماءِ هؤلاءِ إنْ كُنتُم من الصادِقين"، البقرة:30.

دلا لة اسم الفاعل من الفعل غيرالثلاثي

إفادة معنى التعدية:

هذه دلالة من دلالات اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي لإفادة معنى التعدية، أي جعل الفعـــل اللازم متعديا إلى مفعول، أو تعدية الفعل المتعدي من مفعول واحد إلى مفعولين, واسم الفاعل على صيغة (مُفعِل ومُفعّل) يفيدان هذا المعنى[1]، كقوله تعالى: ﴿لَتَدخُلُنَّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله آمنين مُحَلِّقين رؤوسَكُم ومُقَصِّرينَ لا تَخافُون﴾،الفتح:27.

إفادة معنى التكثير:

من صيغ اسم الفاعل من غير الثلاثي الدالة على التكثير(مُفَعِّل) بمعنى أنها تدل على كثرة حدوث الفعل والفاعلين للفعل، كقوله تعالى: ﴿ ويلٌ للمُطَفِّفينَ﴾،المطففين:1.

إفادة معنىالمشاركة:

هذه الصيغة تقتضي المشاركة بين اثنين وهناك صيغتان تدلان على المشاركة(مُفاعِل)و (مُتَفاعل)، نحو قوله تعالى: ﴿ وفِي ذلِكَ فَلْيتنافَسِ المُتَنافِسونَ﴾،المطففين: 26.

إفادة معنىالمبالغة:

معروف أن اسم الفاعل يدل على مجرد لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية مطلقة أي تدل بذاتها على قلة أو كثرة أو قوة أو ضعف إلا إذا حول اسم الفاعل إلى أوزان أو صيغ أخرى تدل على المبالغة، أو قرينة تدل على المبالغة .وصيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة هي: (مُفعْلِل).

إفادة معنىالتكلّف:

تأتي على صيغة (مُتفعِّل)، كقوله تعالى: " غيرَ مُتَبرِّجاتٍ بِزينَةٍ"، النور: 60.

إفادة معنىالطلب:

(1) نفسه: 119.

التطبيق النصوصي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريس، استاذ ولا تسرق

ويكون ذلك على صيغة (مُستَفعِل)، كما ورد في قوله تعالى: " الصَّابِرين والصّادِقين والقانِتين والمُنْفِقين والمُسْتَغْفِرين بالأَسْحارِ"، آل عمران: 17.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

المحاضرةالسادسة

دلالة صيغ اسم المفعول

اسم المفعول:

عرفه ابن الحاجب بقوله: " اسم المفعول: ما اشتق من فعل، لمن وقع عليه، وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمونة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج، وأمره في العمل والاشتراط، كأمر الفاعل مثل: زيد معطي علامة درهما"[1]. فهواسم مصوغ ليدل على من وقع عليه فعل الفاعل نحو مضروب فهو يدل على من وقع عليه الضرب وفعل به، ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، نحو: مكتوب، غير أنّ صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف أو الناقص تعرف بعض التغيرات نتيجة تتابع الحركات المركبة.

وهو يدلّ على معنى مجرّد، غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى. ويتوقّف على أمرين معا، وهما؛ المعنى المجرد، وصاحبه الذي وقع عليه، قول الشاعر:

لا تلم المرء على فِعلِه *** وأنتَ منسُوبٌ إلى مِثلِه

فكلمة (منسوب) تدل على الأمرين المذكورين المعنى المجرد، أي: (النّسب)، والذات التي وقع عليها.

ويمكن أن يصاغ اسم المفعول على صيغة (فعيل)، فهي تحمل نفس معنى (مفعول)، إلا أنها قد تكون مختلفة في بعض الحالات، فصيغة (فعيل) في الصفة المشبهة، قد تدل على أن الوصف ثابت في صاحبه، أما إن كانت بمعنى(مفعول)، فإنها تدل على أن الوصف وقع على صاحبه، فـ (مفعول) تدل على التجدّد، كما أنها تدل على الشدة والضعف في الوصف. أما صيغة (فعيل) فتدل على الشدة والمبالغة. ومن هنا نستخلص أن اسم المفعول له وظيفة أساسية، متمثلة في وظيفته الصرفية، التي تكمن في صيغته ومبناه، فهو يدل على وصف اسم المفعول بالحدث وصفا متجددا، كما أنه قد يحمل دلالات إيحائية مرتبطة بالسياق.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قويسم، استاذ ولا تسرق

(1) شرح الرضي لكافية، ابن الحاجب، السابق: 841.

دلالة صيغ اسم المفعول

إنّ الأحكام التي تجري على اسم الفاعل، هي نفسها التي تجري على اسم المفعول، إلا أنّ هناك ما يفرّق بينهما، خاصة في مستوى الدلالة. فـ" اسم المفعول ما دلّ على الحدث والحدوث وذات المفعول، كمقتول ومأسور. فهو – كما ترى – لا يفترق عن اسم الفاعل إلا في الدلالة على الموصوف، فإنه في اسم الفاعل يدلّ على ذات الفاعل كقائم، وفي اسم المفعول يدلّ على ذات المفعول كمنصور"[1]. وذات المفعول الموصوفة وقع عليها حدث الفعل الحادث أو الطارئ، فهي بين حدوث وتجدد أو ثبوت ودوام.

1) الدلالة على الثبوت والحدوث:

إنّالاسميفيدالثبوت،والفعليفيدالتجدّدوالحدوث،فإذاقلت: (الطالب مجتهدٌ)أفاد ثبوتالاجتهادلـ (الطالب)،فحينأنكإذا قلت: (يجتهدالطالب)،أفادحدوثالاجتهادلهبعدأنلميكن[2].

وإذا كان اسم المفعول وهو الاسم (الصفة المشتقة) يدل على الحدث والحدوث وذات المفعول، فإن هذا لا ينفي تعارضه مع الدلالة على الثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبّهة. كقولك: " أترى أنّك ستُنصَر عليهم؟ فيقال: (أنا منصور)، أي أنّ هذا الوصف ثابت لي. وتقول: أتظنّه سيُغلَب؟ فيقال: (هو مغلوب)، أي هذا الوصف كأنه قد تمّ وثبت له "[3]

2) الدلالة على الزمن:

وإذا كان اسم الفاعل مأخوذا من الفعل المبني للمعلوم، فإنّ اسم المفعول مأخوذ من فعل مبني للمجهول، كما أنه مرتبط بزمن، المضارع، فهو وصف يؤخذ من مضارع مبني للمفعول، للدلالة على ما وقع عليه الفعل، ولارتباطه بزمن المضارع فقد وجب على اسم المفعول أن يدل على ما يدل عليه اسم الفاعل، فهو يدل على كل من:

1) المضي: كقوله تعالى: "كلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسمَّى"، فاطر: 13.

2) الحال: نحو: اجلس ممدودا.

3) الاستقبال: كقوله تعالى: " ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهودٌ"، هود: 103.

---

(1) السابق: 52.

(2) نفسه: 9.

(3) نفسه: 52.

4) الاستمرار: نحو قوله تعالى: "عَطاء غيْرَ مَجْذُوذٍ"، هود: 108.

5) الدلالة على الثبوت مطلقا: فدلالة الصفة في اسم المفعول على الثبوت المطلق تخرجه من دائرته، ليصبح صفة مشبّهة. نحو: هو ممدود القامة، مفتول العضلات.

وكل هذه الدلالات المذكورة لها علاقة بالزمن، فالفعل المأخوذ من اسم المفعول يجب أن يكون مضارعا كالحال والاستقبال، فهي تعتبر من مميزات المضارع، أما " من حيث دلالته على الحدوث والثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل، وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة"[1].

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

(1) معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، السابق: 53-52.

المحاضرة السابعة

أبنية الصفة المشبهة ودلالاتها

عدّ سيبويه الصفة المشبهة واسم الفاعل شيئا واحدا، فهو يعبّر عنها بمصطلح (الاسم)، واتضح ذلك في حديثه عن صياغة (فَعْلان): " أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى من الأسماء على (فَعْلان)، وذلك نحو: ظَمِئ يظْمَأُ ظَمَأً وهو ظَمْآن"[1].

وقال ابن هشام أن هذه الصفة التي أُستُحسِن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى، نحو: حَسَنُ الوجه، ونقي الثّغر، وطاهر العِرْض، عدت مشبهة باسم الفاعل[2].

ولهذا الصفة المشبهة، هي الوصف الذي يصاغ من الفعل اللازم على معنى اسم الفاعل.أمّا دلالة الصفة المشبهة، فإنّها تدل على وصف صاحبها كما أنها تدل على الثبوت واللزوم والاستمرار، وهناك تشابه كبير بينها وبين اسم الفاعل، ويقال البعض أنها سميت بالصفة لتصف صاحبها وسميت بالمشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل. غير أن القدماء يرون أن الصفة المشبهة تدل على صفة ثابتة[3].

وفي تعريف مبسط: هي ما اشتق من مصدر فعل لازم ألا يكون للتفضيل قصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت. ومعنى (ما اشتق) جنس يشمل جميع مشتقات. ومعنى من (لازم)، أي استثناء أسماء الفاعلين والمفعولين من المتعدي. ومعنى (ألا يكونللتفضيل)، أخرج اسم التفضيل. ومعنى (قصد نسبة الحدث إلى الموصوف)، أخرج اسم المفعول من اللازم وأسماء الزمان والمكان.ومعنى (على جهة الثبوت)، استثني اسم الفاعل من اللازم، كقائم، لأنه يدل على الحدوث، أي الحصول في أحد الأزمنة، بخلاف الصفة المشبهة، فإنها تدل على الثبوت للموصوف في الأزمنة الثلاثة، وإنما سميت صفة مشبهة لأنها اشتبهت اسم الفاعل[4]. وباختصار هي اسم مشتق من الفعل الثلاثي اللازم للدلالة على معنى اسم الفاعل على وجه الثبوت. فكلمة فَرِح وغَضْبَان وكَرِيم كل منها وصف ثابت في موصوفها، ولكنه ليس من الضروري أن يستمر هذا الثبوت، بل قد يكون ثبوتاً في الحال أو ثبوتاً على الدوام.

---

(1) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411هـ/ 1991م: 220/2.

(2)ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، السابق: 347/3. .

(3) الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، محمد رمضان عبد الله، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2006م: 91.

(4)التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، السابق: 64.

.

التطبيق الصرفي، السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش ... استفد ولا تستر

صوغها:

1) تصاغ الصفة المشبهة من الفعل الثلاثي اللازم على وزن " فَعِلَ " على الأوزان التالية:

أ) (فَعِلٌ)، للدلالة على فرح وسرور، نحو: طرب، ومنه قوله تعالى: ﴿ ويتولون وهم فرحون﴾التوبة: 50.

أو للدلالة على حزن، نحو: قوله تعالى: ﴿ وقلوبهم وجلة﴾المؤمنون: 60.

أوللدلالة على ألم، نحو: قلِق،وتعِب، وجِع، ونكِد، كقوله تعالى: ﴿ إنهم كانوا قوماً عمين﴾الأعراف: 64. وقوله تعالى: ﴿ والذي خبث لا يخرج إلا نكدا﴾الأعراف: 58.

أو للدلالة على صفة حسية، نحو: لبِق، وسلِس.

ب)(أفْعَلٌ)، للدلالة على لون، والذي مؤنثه فعلاء، نحو:أحْمَر حمْراء، وأخْضَر خضراء، وأسْوَد سوداء. ومنه قوله تعالى: ﴿ الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً﴾يس: 80. وقوله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود﴾البقرة: 187.

أوللدلالة على عيب، نحو: أكْتَع، وأحْوَل، وأبْتَر، وأعْمى، وأبكَم، وأبْرَص.كقوله تعالى: " إن شانئك هو الأبتر"، الكوثر: 3.

أو للدلالة حلية، نحو: أحْيَل، وأهْيَف.

ج) (فعلان)، الذي مؤنثه فعلى، نحو: غضبان،ومنه قوله تعالى: " يحسبه الظمآن ماءً"، النور: 9.

2) وتصاغ من الفعل الثلاثي اللازم على وزن (فَعُلَ)، بضم العين غالباً على الأوزان التالية:

أ)(فعيل)، للدلالة على صفة ثابتة،نحو: عظيم، وشريف، وبخيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ وأنا لكم ناصح أمين﴾،الأعراف: 68. وقوله تعالى: ﴿ وأنبتت من كل زوج بهيج﴾،الحج: 5.

ب) (فَعْل)، نحو: سَمْح، وشَهْم، وصَعْب، كقوله تعالى: ﴿ وشروه بثمن بخس﴾،يوسف: 20.

ج) (فُعَال)، نحو: فُرات، وهُمام، وكقوله تعالى: ﴿ وهذا ملح أجاج﴾،الفرقان: 53. وقوله تعالى: ﴿ هذا عذب فرات﴾،الفرقان: 53. وكقوله تعالى: ﴿ وكان بين ذلك قواماً ﴾،الفرقان: 67.

د)(فَعَل)، نحو: بطَل ، وحَسَن، ورَغَد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾،البقرة: 143. وقوله تعالى: ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً﴾، البقرة: 245.

هـ) (فُعْل)، نحو: صلب ، وحُرّ، وحلوٌ ، ومُرٌّ، وقوله تعالى: ﴿ لقد جئت شيئاً نكراً﴾،الكهف: 74.

التطبيق الصرفي، السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قريش بن استقد ولا تسرق

و) (فُعُل)، نحو: وفُرُط ، وكُفُؤ، وقوله تعالى: ﴿ ولم يكن له كفواً أحد﴾،الإخلاص: 4. وقوله تعالى: ﴿ والجار الجنب﴾،النساء: 36.

ز) (فَعُول)، نحو: وَقُور، وطَهُور، وقوله تعالى: ﴿ أألد وأنا عجوز﴾،هود: 72.

ك) (فَعِل)، نحو: سَمِحَ، طَهِرَ، وقوله تعالى: ﴿ فأخرجنا منها خَضِراً﴾،الأنعام: 99.

ملحوظة:

قد ترد الصفة المشبهة على وزن (فَيْعِل) من الفعل الثلاثي اللازم الذي على وزن (فَعَلَ)، المعتلة العين، وهي قليلة، نحو: مات – ميت، بان – بين، ساء – سيء، وقوله تعالى: ﴿ لولا يأتون عليهم بسلطان بين﴾،الكهف: 15.

أومن الصحيحة العين على وزن (فَيْعَل)، نحو: صيرف.

3) تردالصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل أو اسم المفعول فيما دل على الثبوت وحينئذ تكون مضافة إلى ما بعدها، نحو: طاهر، ومستقيم، ومعتدل.

ومنها كل وصف جاء من الفعل الثلاثي بمعنى اسم الفاعل ولم يكن على وزنه، نحو: شيخ بمعنى شائخ، وسيد بمعنى سائد، وطيب بمعنى طائب.

ويشترط في دلالتها على الثبوت، وهي مأخوذة من الأفعال الثلاثي المتعدية المفتوحة العين (فَعَلَ)، وهي قليلة.

الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

تختلف الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في أمور وهي:

1) أنها تصاغ من الفعل الثلاثي اللازم، أما اسم الفاعل فيصاغ من الثلاثي اللازم والمتعدي على حد سواء، وما ورد من صفات مشبهة مشتقة من أفعال ثلاثية متعديةفهي سماعية كعليم، وسميع، أو جاءت على وزن اسم الفاعل بمنزله اللازم وأريد به الدوام، نحو: قاطع للسيف، ومسمع للصوت.

2) أنها لا تكون إلا للمعنى الدائم الملازم لصاحبها في كل الأزمنة، نحو: الطالب حسن الخلق. فحسن صفة لخلق الطالب لازمته على الدوام في الماضي والحاضر والمستقبل.

أما اسم الفاعل فلا يكون إلا لأحد الأزمنة الثلاثة.

3) دلالتها على صفة الثبوت، بينما يدل اسم الفاعل صفة متجددة.

4) أنها يغلب عليها عدم مجاراتها المضارع تذكيراً وتأنيثاً، أي في حركاته وسكناته، نحو: أبيض الشعر، ضخم الجثة.

ملخص الصرف للسداسي السادس الأستاذ الدكتور أحمد قريش، الأستاذ ولا تسرق

5) أنها تجوز إضافتها إلى فاعلها، بل يستحسن فيها ذلك، نحو: حسن الخلق، ومعتدل الرأي.

والأصل حسن خلقه، ومعتدل رأيه.

أمل اسم الفاعل فلا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: الفارس مصيب السهم الهدف. أي: مصيب سهمه الهدف..

6) يجوز تأنيثها بألف التأنيث، نحو: هند حسناء السريرة.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

المحاضرة الثامنة

أبنية صيغ المبالغة ودلالاتها

المبالغة من المشتقات الملحقة باسم الفاعل، تأتي للدلالة على المبالغة والكثرة في الحدث المنسوب إلى الذات على وجه التغير والحدوث. فإذا أريد تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه، حول من اسم الفاعل إلى أبنية المبالغة[1].أوهي وصف مشتق يدل على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة في الحدث[2].

وعرفه المبرد (285هـ) بقوله: " اعلم أنَّ الاسم على (فعَل) (فاعِل) ، نحو قولك (ضرَب (فهو (ضارِب) ، فإن أردت أن تُكثر الفعل فللتكثير أبنيةٌ من ذلك (فَعَّال (تقول (رجل قَتَّال) إذا كان يُكثر القتل ، فأمّا (قاتِل) فيكون للكثير والقليل[3]؛ لأنَّه أصلٌ، ويُفهَم من هذا القول أنَّ اسم الفاعِل يَحتمل القِلَّة والكثرة في الفعل، فإذا أردنا الكثرة في الفعل والمُبالَغة فيه حوَّلنا صيغة (فاعِل) إلى أحد أبنية المُبالَغة، ومن ثَمَّ سُميت صيغ المبالغة[4].

أمّا المبالغة عند المُحدَثين فهي: " أسماء تُشتَقُّ من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمُبالَغة فيه"[5]. وقد تكون المُبالَغةُ لاسم المفعول، نحو: حميد وقَتيل وحَلوبة، ولُعْنة، فحميد مُبالَغة في محمود، وحَلوبة مُبالَغة في محلوبة، ولُعْنة مُبالَغة في ملعون. كما قد تكون المُبالَغة للصفة المُشبَّهة، نحو: طُوال وعُظام وحُسَّان، فطُوال مُبالَغة في طَويل، وعُظام مُبالَغة في عَظيم وحُسَّان مُبالَغة في حَسَن[6].

ولا يمكن حصرُ إحصاء أبنية المُبالَغة؛ فهي تزيد عند بعض الباحثين على الثمانين بناءً، ولا تخضع لقياسٍ مُحدّد، إلاّ أنَّ أغلب اللغويين قديمًا وحديثًا أجمعوا على أنَّ أشهرها: فَعَّال وفَعُول ومِفْعال وفَعيل وفِعِل[7].

---

(1) ينظر المقتضب، المبردن السابق: 113/2.

(2)ينظر الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، السابق: 90.

(3) نفسه: 113/2

(4) ينظر معجم الأوزان الصرفية، أميل بديع يعقوب، السابق: 128.

(5)التطبيق الصرفيّ، عبد الراجحي، السابق: 75.

(6) يُنظَر معاني الأبنية، فاضل صالح السامرائي، السابق: 72، 73.

(7) نفسه: 93-94.

التطبيق الصرفي في الدرس الجامعي، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

صياغة المبالغةودلالاتها:

وتصاغ أبنية المبالغة من الفعل الثلاثي المجرد، وقد ورد بناؤها بقلة من المزيد (أفعل) نحو: (دراك، ومعطاء، وسميع، ونذير) فهي من (أدرك، وأعطى، وأسمع، وأنذر)[1]،كما تشتق من اللازم أو المعتدي للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه، وهي خمسة صيغ مشهورة:

1) (فعّال وفعّالة)، ويدلُّ هذا البناء على التَكرار والتكثير والتجدُّد والمُلازَمة في الحدث، وهي من الصيغ الكثيرة الورود في العربية[2] ، وتكون المبالغة في هذا البناء من تكرار وقوع الفعل مرة بعد مرة، قال أبو هلال العسكري: "إذا فعل الفعل وقتا بعد وقت، قيل فعّال مثل علاّم، وصبّار"[3]. ونحو ذلك: جَوَّاب وكَشَّاف، وجاء في قول سُعدَى بنت الشَمَرْدَل:

جَوَّابُ أوديةٍ بغيرِ صَحَابَةٍ *** كَشَّافُ داوِيّ الظلامِ مُشَيَّعُ

ونحو: فرّاسة؛ وهي مشتقة من الفعل افترس، قال المتنبي[4]:

وَجَاهِلٍ مَدَّهُ في جَهْلِهِ ضَحِكِي *** حَتَّى أَتَتْهُ يَدٌ فَرَّاسَةٌ وَفَمُ

يصف المتنبي في هذا البيت شدّة بطشه بعدوّه، ومن جهة أخرى فإنّ الافتراس يكون للحيوان واستعماله لهذه الصيغة ليدل بها على مدى شجاعته.

واختلف العلماء في أصل (فعّال)، أهي للصناعة أم هي أنّ الأصل فيها المبالغة؟

وتطلق هذه الصيغة عادة على من صار له الصفة صنعة، لأن صاحب الصّنعة مداوم لصنعته،كالنساج والنقاش والوشّام، ومعروف عن العرب أنّها تنسب إلى الحرف والصنعة بصيغة المبالغة[5]، وهي تقتضي المداومة والملازمة،

---

(1) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1418هـ/ 1998م: 191/3.

(2) ينظر الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، السابق: 224.

(3) الفروق في اللغة، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، 2002م: 12.

(4) شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، تحقيق: مصطفى السقا / إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة بيروت: 331.

(5) نفسه: 96.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قويس، " السقف ولا تسرق

الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجدد[1]. قال المبرد: "وذلك قولك لصاحب الثياب ثوّاب، ولصاحب العطر عطّار ... وإنما أصل هذا لتكرار الفعل، كقولك: هذا رجل ضرّاب، ورجل قتّال، أي يكثر هذا منه.. فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف، فعلوا به ذلك، وإن لم يكن منه فعل، نحو: عطّار"[2].

ويرى البعض الآخر عكس ذلك، كأبي بكر بن طلحة الذي يرى أنّ " فعّال لمن صار له كالصناعة" [3].

2) (فَعُول)،ويصاغ من (فَعَلَ) اللازم والمتعدي[4]، وهو بناء لمن دام منه الفعلُ أو كان قويًّا عليه[5]، ويستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: رجل صبور، وامرأة صبور. ونحو:جَمُوع، وذَهُوب، وكما جاء في قول غُرَيقة بن مُسافِع العَبسيّ:

جَمُوعُ خِلالِ الخيرِ من كلِّ جانِبٍ ***إذا جاء جَيَّاءٌ بِهِنَّ ذَهُوبُ

3) (مِفْعال): ويرد هذا البناء لصفة من اعتاد الفعل أو دام منه، نحو: مِطْعام، ومِجْذام، ومِكْساب، ومِبْدان، كما جاء في قول حاجب بن حبيب:

فقلتُ: أَلَمْ تعلمي أنَّه ***كريمُ المكَبَّةِ مِبْدانُها ؟

4) (فَعيل): وهو من الأبنية الّتي قد تشترك فيها الصفة المُشبَّهة وصيغة المُبالَغة، ويدلُّ على تَكرار الفعل حتَّى كأنَّه خلقة أو سجيَّةٌ أو طبيعة ثابتة في صاحبه، نحو:رحيم، وعليم، وبصير، وسَميع، كما جاء في قول عمرو بن معد يكرب:

أ منْ رَيحانةَ الداعي السَميعُ ***يُؤَرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

والسَميع في قول الشاعر مُبالَغة في (المُسْمِع)، وهو من الأبنية المصاغة من الفعل الرباعيّ (أسمع)، والغالب في صِيَغ المُبالَغة أنّها تُؤخَذ من الثلاثيّ.

5) (فَعِل): وهذا البناء يُستعمَل لمن صار له الفعل كالعادة، نحو: سَلِط الوارد في قول عُقبة بن سابق:

يَخُدُّ الأرضَ خَدًّا بـ ***صُمُلٍّ سَلِطٍ وَأْبِ

---

(1) السابق: نص.

(2) المقتضب، المبردن السابق: 161/3.

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي جلال الدين، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1418هـ/1998م: 88/5.

(4) ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، السابق: 271.

(5) ينظر معاني الأبنية، فاصل السامرائي، السابق: 114.

التطبيق الصرفي، السداسي السالم، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقد ولا تسرق

المحاضرةالتاسعة

اسم الآلة - الهيئة - المرة

اسم الآلة

لفظ (الآلة) كما ورد في اللسان، فهي مشتقة من آل يؤول ومعنى آل: رجع، وألت الشيء أولاً وإيالاً: أصلحته وسسته، وآل الملك رعيته يؤولها أولاوإيالا: ساسهم وأحسن سياستهم وولى عليهم. وألت الإبل صررا فإذا بلغت إلى الحلب حلبتها.وآل الخيمة: عمدها، والآلة واحدة الآل و الآلات وهي خشبات تبنى عليها الخيمة، كما أنها تعني الشدة، والأداة، والحالة، والخبازة، وسرير الميت[1]. وتعرف "الآلة بما تضاف إليه، فآلة الحرب عدتها ومن المجاز: آلة الدين: العلم، وآلة العيش: الصحة والشباب، والجمع للآلة: آل وآلات"[2].

يعدّ سيبويه أول من أشار إلى اسم الآلة[3]، وذكره بملفوظه لا بلفظه. وأول من استعمل مصطلح "اسم الآلة" علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) في شرحه لكتاب سيبويه.

اشتقاق:

لا يشتق اسم الآلة إلا من الأفعال الثلاثية المتعدية، ولا يشتق من الأفعال اللازمة المزيدة.

أما أوزانه فقد ذكر سيبويه أنها ثلاثة، هي: مَفْعِل، ومِفْعَلة ومِفْعَال[4]، فبدأ بذكر ما جاء على وزن مفعل، ومفعلة، ومثل للوزنين دون أن يصرح بهما قال: " هذا باب ما عالجت به،أما المقص الذي يقص به فهو مكسور الأول، كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِخلب، ومِنجل، ومِكسحة، ومِسلة والمِضفى، والمِخْرز، والمِخْيَط "[5]، ثمّ مثّل لمفعال فقال: "وقد يجيء على مفعال نحو: مِقْراض ومِفتاح، ومِصباح."[6] وهذه الأوزان قياسية،ومطردة الاستعمال.

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، السابق: مادة: (آل).

(2) ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري، دراسة في ضوء مروج الذهب للمسعودي، رجب عبد الجراد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة،ط(1)، 2003م: 220.

(3) الكتاب، سيبويه، السابق: 5/ 95.

(4) الكتاب، سيبويه، السابق: 94/4.

(5) نفسه: ن ص.

(6) نفسه: ن ص.

ثمّ أضاف مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى هذه الأوزان الثلاثة وزنا رابعا هو: (فعّالة)، وأضيف حديثا أيضا (فعّال) و(فَاعِلَة)، و(فَاعُول)، بالإضافة إلى وزن ثامن، وهو (مفعِّل).

1) مِفعَل

بكسر الميم وفتح العين، وجمعها مفاعل، نحو:مِبْرد، ومِجْهر، ومِنْجل، ومِكْبس، ومِقصّ، ومِصْعد.

2) مِفعال

وجمعها مفاعيل، نحو: مِفْتاح، ومِحْراث، ومِصْباح، ومِقْياس، ومِلْقاط.

3) مِفعَلة

بكسر الميم، وجمعها مِفْعَلات ومَفَاعِل، نحو: مِطْرقة، ومِحْفظة، ومِلْعقة، ومِعْصرة، ومِسْطرة، ومِطْحنة.

4) فعّالة

بتشديد حرف العين، وهو الذي أضافه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وجمعها فَعَّالَات، نحو: سمّاعة، وغسّالة، وشوّاية، وحصّادة، نظّارة، ودرّاجة.

5) فعّال

بتشديد حرف العين، وهو من إضافات مجمع اللغة العربية أيضا، نحو: برّاد، و نقّال، و خلّاط، وجرّار، وكشّاف.

6) مفعِّل

بضم الميم وتشديد العين مع كسره، نحو: مُولِّد، ومُكيِّف، ومُحرِّك.

7) فاعلة

نحو: ساقية، ورافعة، وطابعة، وحاسبة، وكاتبة.

8) فاعول

وجمعها فَوَاعِيل، نحو: حاسوب، وساطور، وناقوس، وصاروخ.

اسماء الالة الجامدة

لاسم الآلة أوزان أخرى غير قياسية، نحو: ساعة، وشوكة، وفأس، وقلم، وسكين، ودرع، ورمح.

محاضرات الصرفي السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

اسم الهيئة

اسم الهيئة:

الهيئة لغة: صورة الشئ وشكله وحالته، يريد به ذوي الهيئات الحسنة، الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتا واحدا، ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة.وتقول: هئت للأمر أهئ هيئة، وتهيأت تهيؤا. وهئت لك، بالكسر والهمز مثل هعت، بمعنى تهيأت لك.
والهيئة: الشارة. فلان حسن الهيئة والهيئة. وتهايؤوا على كذا: تمالؤوا.والمهايأة: الأمر المتهايأ عليه.والمهايأة: أمر يتهايأ القوم فيتراضون به.وهاء إلى الأمر يهاء هيئة: اشتاق[1].

واستخدم سيبويه مصطلح الضرب من الفعل، فقال: (باب ما تجيء فيه الفِعْلة)، ويقصد ضربا من الفعل، وذلك قولك: حسن الطِّعمة، وقتلته قِتْلة سوء، وبئست المِيتة، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطعم"[2].

واستخدم الجرجاني مصطلح النوع بقوله: "إذا كان المصدر على فِعْلة بكسر الفاء يكون للنوع كالجِلْسة، والمِيتة"[3].واستخدم الزمخشري (اسم النوع)، في قوله: "وتقول في الضرب من الفعل هو حسن الطِعْمة، والرِكبة، والجِلسة، والقِعدة"[4]. واستخدم ابن مالك مصطلح (الهيئة) بقوله: " والهيئة على وزن فِعْلة، نحو: الجِلْسة"[5].

وإن تنوعت مصطلحات تعيين اسم الهيئة فإنّ حدّه عند النحاة واحد، وهو مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه. أو هو مصدر مصوغ من الفعل للدلالة على الصفة التي يكون عليها الحدث عند وقوعه، نحو أمثلة قال تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ"، ﴾"طه: 67. ﴿﴾

(1) ينظر لسان العرب، ابن منظور، السابق، مادة: (هـ ي أ)..

(2) الكتاب، سيبويه، السابق: 45/4.

(3) المفتاح في الصرف الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1987م: 66/1.

(4) المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق علي بوملحم مكتبة الهلال، بيروت، 1993م: 280/1.

(5) إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط(1)، 2002م: 71/1.

التطبيق الصرفي، السداسي الثالث، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

شروط صياغته:

لا يصاغ إلا من الفعل الثلاثي وشذ صوغه من المزيد.

وتكون صياغته على وزن (فِعْلة) بكسر الفاء وتسكين العين، شريطة أن يكون مضافا،نحو ومشى مِشية السلحفاة. أو منعوتا، نحو: قوله تعالى: " فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ" القارعة: 7.ونحو: مَاتَ الرَّجُلُ مِيتَةً رَضِيَّةً :أَيْ جَاءَ مَوْتُهُ فِي حَالَةٍ رَضِيَّةٍ. وماتَ مِيتَةَ الأَبْطالِ. مشيت مِشية بطيئة.

وإذا كان المصدر القياسي " العادي" للفعل الثلاثي على وزن (فِعْلة)، فإنه يُدل على الهيئة منه بالوصف أو بالإضافة، نحو: أغمي عليهإغماءة شديدة. والتفت الرجل إلى صديقه التفاتة الحازم.

من أسماء الهيئة التي وردت شذوذاً من غير الثلاثي ولا يقاس عليها، نجد نِقبة من الفعل انتقب، نحو: انتقبت المرأة نِقبة .وخِمرة من الفعل اختمر، نحو: اختمرت المرأة خِمرة.

صياغته:

اسم المرة

اسم المرة عند القدماء:

إنّ لتسمية كل نوع من أنواع المصادر علاقة بما يدلّ عليه، فهذا المصدر سمي بالمرة لأنّه زيادة على الاشتراك مع المصدر الاصلي في الدلالة على الحدوث، يأتي مؤكّدا للفعل بدلالته على عدد مرّات حدوثه، إما مرّة واحدة أو أكثر، ولهذا سمي أيضا بـ (مصدرالعدد)، وهو يقبل التثنية والجمع، نحو: ضربة، وضربتان، وضربات[1].

ذكر سيبويه مصطلح المرة الواحدة في حديثه عن صياغته من الفعل الثلاثي حيث قال: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به على فَعلة على الأصل"[2]. ومن الفعل الثلاثي المزيد، قال:" باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية من هذا الباب" ويقصد صيادة مصدر المرة من الفعل الثلاثي المزيد واستخدام " باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة، وما ألحق ببنائها من بنات الثلاثة " ويقصد الأفعال الرباعية[3].

أما ابن السراج فقد استخدم مصطلح المرة الواحدة من الفعل، وقال عن صياغته من الفعل الثلاثي :"أما المرة الواحدة من الفعل فهي (فَعْلَة)، نحو: ضربة وقومة"[4].

(1) ينظر ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، كلية الآداب تونس، ط(2)، 2004م: 140.

(2) الكتاب، سيبويه، السابق: 45/4.

(3) نفسه: 86/4.

(4) الأصول في النحو: ابن السرّاج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، بيروت،1987م: 47/3.

واستعمل الجرجاني مصطلح المرة، فقال: وإذا كان المصدر من الثلاثي على (فَعْلَة) بفتح الفاء يكون للمرة"[1].

وذكر الزمخشري المرة فقال:" وبناء المرة من المجرد على (فَعْلة)، تقول قمت قومة، وشربت شربة"[2].

ولهذا أجمع اللغويون على أنّ اسم المرة أو مصدر المرة، مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، أو هو مصدر مصوغ من الفعل للدلالة على حصول الحدث مرة واحدة.

مثل : دار دورة ، أكل أكلة ، شرب شربة ، ضرب ضربة.

ويشترط في صوغ اسم المرة ثلاثة شروط هي:

1) أن يكون فعله تاماً، فلا يصاغ من الفعل الناقص ككان وأخواتها.

2) ألا يكون قلبياً، فلا يصاغ من ظن وأخواتها.

3) ألا يدل على صفة ثابتة، فلا يصاغ من كاد وعسى، ولا فهم وعلم، ولا حسن وخبث.

صياغته:

للمرة بناء واحد من الثلاثي وهو (فَعْلَة) على حسب تأكيد السيوطي بقوله: " ليس في كلامهم المصدر للمرة الواحدة إلا على (فَعْلَة)، سجدت سجدة، وقمت قومة، وضربت ضربة، إلا حججت حجة واحدة بالكسر، ورأيته رؤية واحدة بالضم، وسائر كلام العرب بالفتح "[3]. ونحو: لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وقوله تعالى: "فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ "، النازعات: 13. وقوله تعالى: " فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ"، طه: 96.

وإن كان بناء المصدر العادي على (فَعْلة)، نحو: دعا دعوة، فإن اسم المرة منه ما يكون بوصفه بكلمة واحدة للدلالة على المرة،نحو: دعوت أصدقائي دعوة واحدة.

ويصاغ من غير الثلاثي على صورة المصدر الأصلي مع زيادة تاء في آخره، نحو: انطلق انطلاقة، استخدم استخدامة.

وإن كان المصدر الصريح " العادي" مختوماً بتاء دُلَّ على اسم المرة منه بوصفه بكلمة واحدة، أصاب إصابة واحدة، ونحو: استشرت الأستاذ استشارة واحدة.

(1) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1987م: 65/1.

(2) المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، تحقيق علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط(1)، 1993م: 280/1.

(3) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، د ت: 80/2.

التطبيق الصرفي السداسي الثلاثي، الأستاذ الدكتور أحمد قرشي، لا استنساخ ولا تسرق

المحاضرة العاشرة

الجموع: أنواعها، أوزانها ودلالاتها

الجمع السالم بنوعيه

الجمع لغةً: الضمّ، "الجيم والميم والعين أصل واحد يدلّ على تضامِّ الشيء"[1]. يقال: "جمعَ الشيءَ عن تفرقةٍ يجمعه جمعاً"[2].

اصطلاحاً:

يبدو أنّ استعمال مصطلح (الجمع) بالمعنى الاصطلاحي كان منذ بدايات الدرس النحوي؛ إذ نجده في مواضع كثيرة من كتاب سيبويه [3]، واستعمل آخرون ـ كالزمخشري وابن معطي مصطلح (المجموع)[4].

ويُقصد به ضم شيء إلى أكثر منه، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع، إنما يفترقان في المقدار والكمية، والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار، التعبير باسم واحد أدق من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع، وعطف احدهما على الآخر.

المذكر السالم

عرّفه ابن جنّي (ت 293 هـ) بأنّه: " ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه،ويكون في الرفع بالواو والنون، وفي الجرّ والنصب بالياء والنون"[5].

وبأبسط تعريف هو ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين.

ويذكر أن أبنية الجمع التّي ذكرها سيبويه كثيّرة إذ أوردت اثنين وأربعين بناء قياسيا، وأربعا وعشرين بناء سماعيا[6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، السابق: مادّة (جمع).

(2) لسان العرب: ابن منظور، السابق: مادّة (جمع).

(3)الكتاب: سيبويه، السابق: 3|322.

(4) المفصّل في علم العربية: الزمخشرين السابق: 188.

(5) اللمع في العربية، ابن جنّي، تحقيق سميح أبو معز، دار مجدلاوي، عمان، 1988م: 20.

(6)الجموع في اللغة العربية، محمد هنانو، السابق: 134.

التطبيق الصرفي السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قرش، "استقد ولا تسرق

وذهب مصطفى الغلاييني إلى أنّ للجمع أوزانا كثيرة تبلغ في مجموعها ستة عشر وزنا فضلا عن أوزان منتهى الجموع[1].

ومن شروطه:

1) أن يكون له مفرد.

2) أن يكون المفرد مذكرا.

3) أن يدل على عاقل أو صفة له، نحو: أحمد و أحمدون، وحامد وحامدون. وأن يكون خاليا من تاء التأنيث، والتركيب الإضافي، أو المزجي، فـ(معاوية) لا يجمع جمعا مذكرا سالما لاتصاله بتاء التأنيث، وكذلك عبد الله لأنه مركب تركيبا إضافيا، ولا سيبويه للتركيب المزجي. وإذا أردنا جمع هذه الأسماء، فنقول: المدعوُّون بسيبويه، أو بعد الله، أو بمعاوية. والصفة قد تجمع جمعا مذكرا سالما بشرط خلوها من التاء، قابلة للتأنيث ودالة على التفضيل من وزن (**أفعل**). أما الصفة المشبهة التي على وزن (أفعل) التي مؤنثها (فعلاء) فلا تجمع هذا الجمع. فلا يقال: أسمر، أسمرون، بل سُمْرٌ (جمع تكسير). وكذلك الصفة على وزن (فَعْلان)، و(فَعول)، و(فعيل) التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، نحو: جريح: جرحى، رسول: رُسُل، صبور: صُبُر.

4) أن يسلم هذا المفرد عند الجمع.

فكلمة (معلِّم)، مفرد، مذكر، عاقل، وعند جمعه (معلِّمون) لا يتغيّر شيء في بنية مفرده، فقد ظلت الميم مضمومة، العين مفتوحة، واللام مضعّفة مكسورة، ولهذا فهو جمع مذكر سالم.

أما كلمة (رَجُل)، فهي مفردة، مذكر، عاقل، تجمع على (رِجال)، تغيّرت بنية الكلمة، فالراء صارت مكسورة بعد أن كانت مفتوحة، وفتحت الجيم وكانت مضمومة، أي أنّ المفرد لم يسلم، بل كسر، لذلك يسمى جمع تكسير.

فإذا فقد الاسم شرطا من هذه الشروط وجمع مع ذلك جمع مذكر سالم، فإنه يصبح نطاق الملحق بجمع المذكر السالم. نحو: كلمة عالم، تجمع عالمون، قال تعالى: "الحمد لله ربّ العالمين"، لأنها لا تدل على عاقل.

وكلمة (**أولو**)، في قوله تعالى: "أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ"، إبراهيم: 52. لأنه ليس لها مفرد من نوعها. وألفاظ العقود (عشرون، وثلاثون، وأربعون...).

وكلمة **سنة** تجمع سِنون، قال تعالى: " وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ"، يونس: 5.فهي ملحق بجمع المذكر السالم، لأنها تدل على مؤنث غير عاقل.

الأسماء الستة (**أب، أخ، حم، فم، ذو، هَنٌ**)، وتعرب الإعراب الخاص بها بشرطين:

(1) السابق: 132.

1) أن يكون الاسم مفردا.

2) أن يكون مضافا غلى غير ياء المتكلم. فإن فقد الاسم شرطا منهما فإنّه يعرب إعرابا عاديا، نحو: جاء أخي، فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة.

صياغته:

يصاغ جمع المذكر السالم بزيادة واو ونون أو ياء ونون على المفرد بدون تغيير إذا كان صحيح الآخر أو شبهه كرافع تصبح رافعون وظبي إذا كان علما لرجل فتجمع على ظبيون. أما إذا كان الاسم مقصوراً أو منقوصاً أو ممدوداً ففيه أحكام أخرى.

الاسم المقصور هو" الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة كهدى وفتى ومصطفى "[1]، ويجمع هذا النوع جمعا مذكرا سالما بحذف ألفه وبقاء الفتحة قبل واو الجمع ويائه دليلا على الألف المحذوفة في المفرد، نحو: أعلى تصبح أعلَون أو أعليين. ومصطفى تصبح مصطفَون أو مصطفَيْن، قال الله تعالى: " وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ"،آل عمران: 139. وقال أيضا: " وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ"، ص: 47.

أما المنقوص فهو "الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة مثل قاضي محامي"[2]، ويجمع المنقوص على الجمع المذكر السالم بحذف يائه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، فنقول قاضي قاضون أو قاضين[3].

أما الممدودفهو" الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة كسماء وبناء"[4]، ويجمع هذا الاسم حسب حالة همزته:

- إذا كانت الهمزة للتأنيث تقلب في الجمع واواً مثل زكرياءزكرياوون.
- إذا كانت الهمزة أصلية تبقى كما هي وضاء وضاؤون.
- إذا كانت الهمزة مبدلة من واو أو ياء جاز قلبها واواً أو إبقاؤها، نحو: كساء (علم رجل)يجمع على كساوون أو كساؤون.

التطبيق الصرفي، الدرس الثاني، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

(1) في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م: 475.

(2)نفسه: 484.

(3) ينظر شرح ابن عقيل، السابق: 109/4.

(4)التطبيق النحوي والصرفي، عبد الراجحي، السابق: 480.

جمع المؤنث السالم

هو جمع يتم باستبدال التاء المربوطة في آخر اسم مؤنث مفرد بألف وتاء، ولذلك فقد سُمي بـ"السالم"، لأنه يُغير حرفاً واحداً فقط من الكلمة الأصلية، نحو: " وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ". هود: 114.

شروط جمعه:

يشترط في جمع المؤنث السالم أن يكون مفرده أحد الكلمات الآتية:

1) العلم المؤنث تأنيثا معنويا، نحو: مريم : مريمات، هند: هندات، زينب: زينبات.

2) ما ختم بتاء التأنيث الزائدة علما كان، أو غير علم، العلم، نحو: عائشة: عائشات، فاطمة: فاطمات. وغير العلم، نحو: شجرة: شجرات، حديقة: حديقات.

3) ما ختم بتاء العوض، أو تاء المبالغة، ما كانت التاء فيه عوض عن محذوف: ثُبة: بمعنى جماعة من الناس أو جماعة من الفرسان، جمعها ثبات، نحو قوله تعالى:﴿ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا﴾،النساء:71. عدة (ما يقطع من عهد في الخير أو الشر)، جمعها عدات، فالتاء في " ثبة " عوض عن الواو المحذوفة، فالأصل: ثُبَوٌ.

وفي "عدة" عوض عن الواو المحذوفة من أول الكلمة، فالأصل، "وعد". وما كانت فيه تاء المبالغة، نحو: قتَّالة: قتَّالات، وعلاَّمة: علاَّمات، ووَعَّاظَةٌ (كثيرةُ الوَعْظ)، جمعها وعّاظات، فهَّامة: فهَّامات. فالتاء الملحقة بالجموع فهي للمبالغة.

4) ما كان صفة لمؤنث، نحو: مرضع: مرضعات، طالق: طالقات، عانس: عانسات.

5) ما كان صفة لمذكر غير عاقل، نحو: شاهق: شاهقات، شامخ: شامخات، معدود: معدودات.

6) ما كان مصغرا لمذكر غير عاقل، نحو: دريهم: دريهمات، نهير: نهيرات، جبيل: جبيلات.

7) ما كان من الأسماء الأعجمية التي لم تجمع على غير جمع المؤنث السالم، نحو: تلفون: تلفونات، تلفزيون: تلفزيونات، تلغراف: تلغرافات.

8) ما كان مختوما بألف التأنيث المقصورة، علما كان، أو غيرَ علم مؤنثا كان، أو مذكرا، فالأعلام المؤنثة، نحو: ليلى: ليلات. ومن الصفات: ذكرى: ذكرات، نعمى: نعمات. ومن الأعلام المذكرة، نحو: رضوى: رضوات.

9) ما كان مختوما بألف التأنيث الممدودة، علما كان، أو غير علم، مؤنثا كان أو مذكرا. فالأعلام المؤنثة، نحو: صحراء: صحراوات، بيداء: بيداوات، سناء: سناءات. ومن الصفات، نحو: حمراء: حمراوات، حسناء: حسناوات، شقراء: شقراوات. ومن الأعلام الذكور، نحو: مضاء: مضاءات، زكرياء: زكرياءات.

التطبيق الصرفي السداسي الثلاثي، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقراء واستشراف"

طريقة الجمع:

يجمع المفرد جمعا مؤنثا سالما كالآتي:

جمع الاسم الصحيح:

1) إذا كان المفرد مختوما بالتاء، وجب حذفها عند الجمع، ثم تلحقه الألف والتاء الزائدتين، للدلالة على الجمع، نحو: فاطمة: فاطمات، ومعلمة: معلمات.

ومنه قوله تعالى: ﴿ فالصالحات قانتات حافظات للغيب﴾ النساء: 34.

وقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ البقرة: 257 .

2) إذا كان الاسم مؤنثا لفظيا حذفت تاؤه أيضا.

3) إذا كان الاسم المفرد صحيح الآخر، فلا يحدث في أخره تغيير، نحو: زينب: زينبات، ومريم: مريمات.

4) إذا كان الاسم ثلاثيا ساكنا، وصحيح العين، غير مضعف، مختوما، أو غير مختوم بتاء زائدة يراعى في جمعه جمعا مؤنثا سالما ما يلي:

أ) إذا كان مفتوح الفاء وجب في جمعه فتح عينه إتباعا لفائه، نحو: تَمْرَة: تَمَرات، وجَمْرَة: جَمَرات، صَخْرة: صَخَرات. وقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾البقرة: 167.

ب) إذا كان مضموم الفاء جاز في جمعه ضم العين، وفتحها، وإسكانها، نحو: غُرْفَة: غُرُفات، غَرَفات، غُرْفات، وحُجْرَة: حُجُرات، حُجَرات،حُجْرات. وذلك بضم العين على الإتباع للفاء، أو الفتح، أو الإسكان. كقوله تعالى: ﴿ وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾سبأ: 37. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾الحجرات:4. وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ عِندَ رَبِّهِ﴾الحج: 30.

ج) وإذا كان المفرد مكسور الفاء جاز في عينه عند الجمع الكسر على الإتباع، أو الفتح، أو الإسكان، نحو: هِنْد: هِنِدات بكسر العين، وهِنَدات بفتحها، وهِنْدات بإسكانها، وسِدرة: شجرة النبق، جمعها: سِدِرات، سِدَرات، سِدْرات.

5) وإذا كان المفرد ثلاثيا مفتوح الفاء، ومفتوح أو مضموم، أو مكسور العين صحيحها يبقى في الجمع على حاله، نحو: شَجَرَة: شَجَرات، وبَقَرَة: بقرات، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾يوسف: 43.ونحو: سَمُرة: سَمُرات. ونحو: نَمِرة: نَمِرات. بكسر العين .

6) إذا كان الاسم الثلاثي معتل العين، بقى الإسكان في الجمع، نحو: تارة: تارات، و دولة: دولات، وبيضة: بيضات .

تطبيقات الصرفي السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، استاذ دار الشرق

7) أما إذا كان الاسم مضعف العين " مشدد " فلا تتغير حركته عند الجمع، نحو: جنّة: جنّات، وحبّة: حبّات، وحيّة: حيّات، وخطّة: خطّات. منه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ﴾الأنعام: 141.

8) وإذا كان المفرد صفة ساكنة العين، سواء أكان مفتوح الفاء، أم مضمومها، أم مكسورها، فليس في جمعه إلا تسكين العين، نحو: ضَخمة: ضخْمات، وحُلوة: حلْوات.

جمع الاسم المقصور:

لجمع الاسم المقصور جمعا مؤنثا سالما حالتان:

1) إذا كانت ألف المقصور ثالثة ردّت إلى أصلها واوا، أو ياء، فما كان أصله واوا، نحو: عصا: عصوات، ورضا: رضوات، وشذا (حشرة من فصيلة الذباب)، جمعها شذوات. وما كان أصله ياء، نحو: هدى: هديات، مدى: مديات.

2) إذا كانت ألفه رابعة فأكثر قلبت ياء، نحو: ذكرى: ذكريات، ومنتدى: منتديات، ومستشفى: مستشفيات.

جمع الاسم الممدود:

فلابد من مراعاة الهمزة في آخرالممدود.

1) إذا كانت الهمزة أصلية بقيت في الجمع على حالها، نحو: إنشاء: إنشاءات، وإملاء: إملاءات.

2) إذا كانت زائدة للتأنيث وجب قلبهاواوا، نحو: صحراء: صحراوات، وحمراء: حمراوات.

3) إذا كانت مبدلة من حرف أصلي " واو ، أو ياء " جاز بقاؤها، أو إبدالها واوا، نحو: سماء: سماءات وسماوات، ودعاء: دعاءات ودعاوات، وفاء: وفاءاتووفاوات.

جمع الاسم المنقوص:

إذا جمع الاسم المنقوص جمعا مؤنثا سالما فلا يتغير فيه شيء عند الجمع إذا كانت ياؤه موجودة، نحو: الساعية: الساعيات، والداعية: الداعيات.

وإذا كانت ياؤه محذوفة ردت إليه عند الجمع، نحو: قاض: قاضيات، وساع: ساعيات، وراس: راسيات، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾،سبأ: 13.

ملحقات جمع المؤنث السالم:

يلحق بجمع المؤنث السالم نوعان من الأسماء، وهي ليست في الأصل جمعا مؤنثا سالما، وهي:

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقرو لا تسرق

1) الكلمات التي لها معنى الجمع، ولكن لا مفرد لها من لفظها، نحو: أولات التي تدل على جماعة الإناث، ولكن مفردها "ذات" بمعنى صاحبة، كقوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾،الطلاق: 4. ونحو: بنات، وأخوات: هاتان الكلمتان من الكلمات التي لم يسلم فيها بناء المفرد من التغيير عند جمعها جمعا مؤنثا سالما، وهذا مخالف لقاعدة جمع السلامة، إذ يجب عدم تغيير صورة المفرد عند الجمع السالم، لذلك ألحقت الكلمتان السابقتان، ومثيلاتها به. كقوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾،الصافات: 153. وقولك: هؤلاء بنات مجتهدات. وأكرمت البناتِ والأخواتِ الفائزات. وأثنيت على البنات والأخوات الفائزات.

ملحوظة:

1) هناك بعض الكلمات المختومة بالألف والتاء، إلا أنّها ليست جمعا مؤنثا سالما، لسببين إما لكون الألف فيها غير أصلية، نحو: قضاة، وغزاة. أو لأن التاء فيها أصلية، نحو: أقوات وأبيات، وأموات، كما ورد في قوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ". البقرة: 28. وتجمع هذه الكلمات جمع تكسير، فترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة، فـ(أمواتا) في الآية خبر كان منصوب.

2) لا يصح جمع " فعلى" مؤنث " فعلان" جمعا مؤنثا سالما، وإنما تجمع جمع تكسير. فلا تجمع (سكرى) مؤنث سكران على (سكريات)، وإنما تجمع على (سُكارى). كما لا يجوز جمعها جمعا مذكرا سالما على نحو: سكرانون.

5 ـ بعض الألفاظ لا يصح أن تجمع جمعا مؤنثا سالما، وإنما تجمع جمع تكسير، ومن الألفاظ: أَمة، ملة، شاة، امرأة، أُمَّة، شفة. فلا تجمع على: أمات، ومِلاّت، وشاهات، وامرآت، وأُمّات، وشفّات. وإنما تجمع على: إماء، وملل، وشياه، ونساء، وأمم، شفاه.

التطبيق العملي في الدرس الأساسي السادس/ الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق

أبنية جموع التكسير ودلالاتها

جمع التكسير ويُطلق عليه أيضاً الجمع المُكسر، وهو ما ناب عن أكثر من اثنين أو اثنتين، مع تغير صورة المفرد عند الجمع؛ والمقصود بأنه أكثر من اثنين أي جمع مذكر، نحو: عالم: علماء، وكاتب: كتّاب. والمقصود بأنه أكثر من اثنتين أي جمع مؤنث، نحو: شجرة: أشجار، نافذة: نوافذ.

تكسير الأسماء والصفات:

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان:

- على ثلاثة أحرف، نحو: قلب قلوب.
- على أربعة أحرف، نحو: كتاب وكتُب، ودرهم ودراهم.
- على خمسة أحرف، رابعها حرف علّة ساكن، نحو: مصباح ومصابيح، وقنديل وقناديل.
- وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية. ذلك لأن العرب يستكرهون تكسير ما زاد من الأسماء على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخره حرف علة ساكن. لأن ذلك يُفضي إلى حذف شيء من أحرفه، ليتمكنوا من تكسيره.

أما الصفات، فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة. وذلك هو قياس جمعها. وتكسيرها ضعيف. لأنه خلاف الأصل في جمعها.

والتغيّر يكون:

- إما أن يكون بزيادةٍ على أصول المفرد، كسهم: سهام، وقلم: أقلام، ومصباح: مصابيح.
- وإما بنقص عن أصوله: كتخوم: تُخم، ورسول: رُسُل.
- وإما باختلاف الحركات، كأَسَدٌ: أُسُد.

وينقسم جمع التكسير إلى نوعين:

أ) جمع قلّة، وهو ما وُضع للعدد القليل (من ثلاثة إلى عشرة) وأوزانه أربعة :**(أفْعُل)**، نحو: أنْهُر، **(أفعال)**، نحو: أصْحَاب، و**(أفْعِلة)**، نحو: أرْغِفة، و**(فِعْلة)**، نحو: صبْية.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استفد ولا تسرق"

ب) وجمع كثرة، ويدل على ما فوق العشرة إلى مالا نهاية، وأوزانه **ثلاثةٌ وعشرون** وزنًا، منها: **(فُعْل)**، نحو: حُمْر، و**(فُعُل)**، نحو: بُكْم، وصُبُر، وعُمْي. و**(فُعَل)**، نحو: غُرَف. و**(فُعُل)**، نحو: شُهُب، ورُسُل، وكُتُب. و**(فُعَل)**، نحو: لُعَب، وصُوَر، حُجَج. و**(فِعَل)**، نحو: قِطَع، وحِجَج. و**(فَعَلَة)**، نحو: سَحَرَة، وطَلَبَة. و**(فِعَلَة)**، نحو: قِرَدة، ودِبَبَة. و**(فَعْلى)**، نحو: مَرْضى، وجَرْحى، قَتْلى. و**(فُعَّل)**، نحو: رُكَّع، وسُجَّد. و**(فُعَّال)**، نحو: قُرَّاء، وكُتَّاب، وحُجَّاج. و**(فِعَال)**، نحو: كِرام، وبِحار، وجِبال. و**(فُعُول)**، نحو: بُحور، وعُقول، ونفوس. و**(فَعِيل)**، نحو: حَجِيج. و**(فِعْلان)**، نحو: غِلْمان، وصِبْيان. و**(فُعْلان)**، نحو: قُمْصان. و**(فُعَلاء)**، نحو: بُخَلاء، وشُعَراء، وخُطَباء. و**(أَفْعِلاء)**، نحو: أَغْنِياء، وأَصْدِقاء، وأَوْفِياء.

ومن الجموع أيضًا جمع الجمع وهو أحد صيغة الجمع المتناهي أو منتهى الجموع؛ فكلمة (قول) تجمع على (أقوال) وتجمع أقوال على (أقاويل)، فأقاويل وما أشبهها هي صيغة جمع الجمع.

الخلاصة:

الجمع ثلاثة أنواع: جمع المذكر السالم: وهو ما دَل على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون، أو ياء ونون على مفردِه، نحو قوله تعالى:" قد أفلح المؤمنون". المؤمنون: 1، وقوله تعالى: ﴿ إن الله يحب المحسنين﴾،المائدة: 3. وجمع المؤنث السالم، وهو ما دَل على أكثر من اثنتين بزيادة أَلِف وَتاء على مفردِه، نحو: المعلماتُ أمهاتٌ رَحيماتٌ. وجمع التكسير، وهو ما دَل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير صورة مفرده، نحو: رجال، كُتّاب، أشدّاء.

منتهى الجموع

صيغه منتهى الجموع: وهي كل جمع بعد أَلف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، نحو: مدارس ومفاتيح، وصيغه كثيرة، أشهرها استعمالا:

(فَعَالِل) و**(فَعاليل)**: للمجرد الرباعي ومزيده بحرف واحد، وللخماسي، نحو: ودراهم، وعَضَنْفر غضافر، وسَفَرْجَل سفارج، وعندليب عنادل. وللثلاثي زيد فيه حرف صحيح نحو: سُنْبُل وسنابل. أَما **(فعاليل)** فللرباعي والخماسي اللذين زيد قبل آخرهما حرف علة نحو: قِرْطاس قراطيس، وفِرْدَوْس وفراديس، ودينار ودنانير. وللثلاثي المزيد فيه، نحو: سفُّود سفافيد، وسِكين سكاكين.

(أَفاعِل): لوزن (أَفْعل) اسماً أو علماً أَو اسم تفضيل، نحو: أحمد وأَحامد، وأَفضل وأَفاضل، وللرباعي الذي أَوله همزة زائدة، نحو: وأَنامل، وأَصابع.

(أَفاعيل):لما زيد عليه حرف مدّ، نحو: أُسلوب وأَساليب، وأنبوب وأنابيب.

(تفاعِل): للرباعي الذي أَوله تاءُ زائدة، نحو: تجرِبة وتجارب.

(تفاعِيل):لما زيد عليه حرف مدّ قبل الآخر، نحو: تسبيح وتسابيح.

التطبيق الصرفي للدارسين، الأستاذ الدكتور أحمد عبد السلام الراشد والباحث

(مفاعِل):للرباعي المبدوءِ بميم زائدة، نحو: مسجد مساجد.

(مفاعيل): للرباعي المبدوءِ بميم زائدة وقبل آخره مدّ زائد، نحو: مصباح ومصابيح، وميثاق مواثيق.

(فواعِل):أ) جمع لرباعي ثالثه واو أَو أَلف زائدتان، نحو: خاتم وخواتم، جوهّر وجواهر.

ب) وزن (فاعل) صفةً لغير عاقل، نحو: شاهق وشواهق، وناهد ونواهد.

ج) وزن (فاعلة): مثل شاعرة وشواعر.

(فواعيل): لما زيد عليه حرف مدّ قبل الآخر، نحو: طاحون طواحين، وساطور سواطير.

(فعائل): للرباعي قبل آخره حرف مد زائد، نحو: لطيفة لطائف، وكريمة كرائم.

(فَعالى):نحو: عَذارى وغضابى.

(فَعالِي):نحو: مؤماةٍ موامٍ.

(فعالى وفعالِي):نحو: فَتْوى فَتَاوى أو فتاوٍ. ونح:صحراء صحارى أَو صحارٍ.

(فُعالى):نحو: غُضابى لغضبان، وسُكارى لسكران.

(فعالِيّ): جمع لكل ثلاثي انتهى بياءٍ مشددة لغير النسب، نحو: كرسيّ كراسيّ، وقُمْريٍّ قماريّ.

التطبيق العملي في السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقد ولا تسرق

اسم الجمع

اسم الجمع هو ما يدل على الجماعة وليس له واحد من لفظه، أي ليس له مفرد من لفظه[1]، وليسَ على وَزْنٍ خَاصٍّ بالجُموع أو غَالب فيها، نحو: جَيْش (مفرده جُنْدي)، قوم (مفرده رَجُل أو امرأة). ونحوها: رهْط، ونفَر،وبشَر،وأبِل.

أَوْ لَه واحدٌ لكنه مُخَالِفٌ لأَوْزَانِ الجُمُوع كـ(رَكْب)بالنسبة لـ(راكب)،و(صحْب)بالنسبة لـ(صاحب). ثم إذا كان للعاقل فإنه يذكر ويؤنث نحو وكذب به قومك، كذبت قوم نوح وإن كان لغير العاقل وجب تأنيثه نحو: الإبل، والغنم، والخيل، والوحش.

وجمع للجمع ما دل على أكثر من تسعة، نحو: بيوت / بيوتات، ورجال/ رجالات، وأزهار/ أزاهير. ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع جمع مذكر سالم إن كان للمذكر العاقل، نحو: أفاضل / أفاضلون، وجمع مؤنث سالم إن كان للمؤنث أو للمذكر غير العاقل، نحو: صواحب / صواحبات.

وجمع الجمع سماعي، فما ورد منه يحفظ ولا يُقاس عليه.

وهناك جموع سماعية لا مفرد لها مثل التعاصيب والتباشير والأَبابيل، كما هناك جموع جمعت على غير مفردها فيقصر فيها على السماع، نحو: لمحة وملامح، وشبَه ومشابه، وخطر مخاطر، وسَم ومسامّ، وحاجة وحوائج، وباطل وأَباطيل، وحديث وأَحاديث، وعروض وأعاريض.

وهنالك كلمات تدل على المفرد والمثنى والجمع معاً مثل الفُلك، هذا جار جُنُبٌ وهؤلاء جيران جُنُبٌ، وهذا خصمٌ عدوٌّ وأُولئك خصومٌ عدوٌّ، وهؤلاء ضيف كرام، وهذا ولد، وهؤلاءِ وَلد.

التطبيق الصرفي، السداسي الثاني، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استفد ولا تسرق

(1) ينظر شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن عصفور، السابق: 147/1.

المحاضرة الحادية عشرة

النسب

تعريفه:

لغة: النَّسَبُ: القرابة في الآباء خاصة، يقول بن منظور:" هو واحد الأنساب... والنَّسَبُ والنُّسْبَة،النِّسْبَة: القرابة،و قيل هو في الآباء خاصة، والنِّسْبَة: مصدر الانتساب والنُّسْبَة،والنسب يكون بالآباء و يكون إلى البلاد ويكون إلى الصناعة"[1]. فهو بذلك جعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك البلدة أو الصّنعة[2].

اصطلاحا: سماه القدماء النّسب، أو المنسوب أو النسبة، وأطلق عليه سيبويه مصطلح الإضافة، والإضافة أعمّ من النّسب لأنّ النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، والإضافة في هذا الباب إنما تكون لغير الآباء والأجداد، فلذلك تم تسميته بالإضافة[3]. وهو أعمّ وأنسب إلا أنّ مصطلح النسب أشيع في الاستعمال من مصطلح الإضافة حتى لا يلتبس الأمر بباب الإضافة.

صياغته:

تكون بإضافة ياء مشدّدة مكسور ما قبلها إلى الاسم المُراد النسبة إليه، وتُسمّى هذه الياء ياء النسبة. ويطلق على الاسم المتصل بالياء مسمى (المنسوب)، وعندما لا يتصل بها يسمى (منسوباً إليه)، وتسمى الياء المشددة (ياء النَسب أو النسبة).

وعن سبب زيادة الياء دون غيرها يقول في ذلك ابن يعيش:" فإن قيل: لم كانت الياء هي المزيدة دون غيرها فالجواب أنّ القياس كان أن تكون أحد أحرف المد واللين لخفتها ولأنها مألوف زيادتها، إلا أنّهم لم يزيدوا الألف، لئلا يصير الاسم مقصورا فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخف من الواو فزيدت"[4].

(1) لسان العب، السابق: مادة (ن س ب).

(2) ينظر شرح التصريح على التوضيح، الأزهري خالد بن عبد الله، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دت: 327/2.

(3) ينظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، السابق: 453/2.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، السابق: 141/5.

المعين العربي في الطور الثاني السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقد ولا تسرق

وعن سبب تشديد الياء، يقول ابن يعيش:" إنما كانت ياء النسب مشددة لأمرين: أحدهما أن لا بياء المتكلم، والثاني أنّها لو لحقت خفيفة وما قبلها مكسور لثقل عليها الضمة والكسرة كما ثقلتا على القاضي والداعي، وكانت معرضة للحذف إذا دخل عليها تنوين، فحصّنوها بالتّضعيف"[1].

أغراضه: ولعلّ أهمّ أغراض النسب هو الإيجاز والاختصار؛ فبدلًا من أن يقولوا هذا رجلٌ منسوبٌ إلى قبيلة تميم فإنّهم يقولون هذا رجلٌ تميميٌّ [2].

دلالاته: دلالاته مختلفة فمنها الدلالة على النوع أوالعرق، والدين، والمهنة، والجنس، والصفة، وغير ذلك.

أما الدلالة على النوع فيقصد بها أن يدل النسب على العِرق الذي يتبع له الفرد، نحو: أوروبا: أوروبيّ، آسيا: آسيويّ. أو الدلالة على الوطن ويقصد بها أن يدل النسب على أصل الفرد، أي وطنه، نحو: جزائري، الجزائر، سوريّ، سوريا. أماالدلالة على الدين فيقصد بها أن يدل النسب على الدين، نحو: البوذي، والنصراني، واليهودي.أما الدلالة على المهنة فيقصد بها أن يدل النسب على نوع، أو طبيعة عمل الفرد، نحو: تجارة: تجاريّ، اقتصاد، اقتصاديّ. أماالدلالة على الجنس فيقصد بها ما دل على جنس، نحو: إنساني، وحيواني. أماالدلالة على الصفة فيقصد بها ما دل على صفة مرتبطة بالشيء، نحو: ذهب: ذهبيّ.

النسب على الأسماء، تحدث في معظمها مجموعة من التغييرات، منها التغير اللفظي: هو التغير الذي يظهر عند ربط آخر الاسم بياءٍ مُشددة. والتغير المعنوي: هو أن يتغير الاسم من منسوب إليه، إلى اسم منسوب. والتغير الحُكمي: هو معاملة الاسم المنسوب في حالة الرفع، كالصفة المشبهة.

أنواعه: يعبّر عنها العلماء بصورالنسب أو أنواع النسب أو أشكال النسب. وينبغي الإشارة إلى أنّه بالنّسب تحدث ثلاثة تغييرات بين تغيير لفظيّ يكون بزيادة ياء مشدّدة على الاسم، وتغيير معنويّ، وهوأن يصبح الاسم اسمًا للمنسوب، وتغيير حكميّ بأن يُعاملَ معاملة الصفة المشبهة في رفع الظاهر والمضمر باطّراد [3].

التغيرات التي تحدث بموجب النسب:

تلحق بالاسم المراد النسب إليه تغيرات نوجز أهمها فيما يلي :

النسب إلى الاسم الذي آخره تاء تأنيث. تحذف تاء التأنيث عند النسب إليه، نحو: مكة (مكيّ)، غزّة (غَزّيّ).

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، السابق: 142/5.

(2) ينظر مختصر الصرف، عبد الهادي الفضيلي، دار القلم، بيروت، ط(1): 67.

(3)ينظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي السابق: 138.

النسب إلى الاسم المقصور.

إذا كان الاسم المقصور ألفه ثالثة قُلِبت واوًا، نحو: ربا (ربَويّ). وإذا كانت رابعة، وكان ثاني الاسم ساكنًا جاز في الألف ثلاث صور، نحو : يافا (يافِيّ، يافَوِيّ، يافاويّ). وإذا كانت رابعة (وكان ثانيه متحرِّكًا) أو خامسة فأكثر وجب حذف الألف، نحو كَنَدا (كَنَديّ)، فَرَنسا (فَرَنْسيّ).

النَّسَب إلى الاسم المنقوص

إذا كان الاسم المنقوص ياؤه ثالثة قُلبت واوًا وفُتِحَ ما قبلها، نحو: (الشَّجِي) ويكون النسب إليها (الشَّجَوِيّ). وإذا كانت رابعة جاز حذفها (وهو الأفضل) أو قلبها واوًا، نحو: قاضي (قاضِيّ، قاضَوِيّ). وإذا كانت خامسة نحو (المهتديُّ) وجب حذْفُها، فيقال: (المهتديُّ).

النَّسَب إلى الاسم الممدود

إذا كان الاسم الممدود همزته أصلية بقيت على حالها ، نحو: إنْشاء (إنشائيّ)، وإذا كانت للتأنيث قُلبت واوًا، نحو: صحراء (صحراويّ). وإذا كانت منقلبة عن أصل أو مزيدة للإلحاق، جاز إبقاؤها أو قلبها واوًا، نحو :كِساء (كِسائيّ، كِساويّ)، حرْباء (حربائيّ، حرباويّ).

النَّسَب إلى الاسم الثلاثي

إذا كان الاسم الثلاثي مكسور العين قُلبت الكسرة فتحة، نحو: دُئِل (دُؤَليّ)، مَلِكٌ (ملَكيّ). وإذا كان محذوف اللام ردَّت لامه عند النَّسب، نحو. أب (أَبَويّ). وإذا كانت لامه لا تُرَدَّ إليه عند تثنيتها أو جمعها جمع مؤنث سالمًا، جاز ردُّ اللام أو عدمه عند النَّسب، نحو: يد (يدِيّ، يَدَويّ). وإذا كان محذوف الفاء، صحيح اللام لا يُرَدَّ إليه المحذوف، نحو: عِدَة (عِديّ)، في حين يُرَدُّ إذا كان محذوف الفاء، معتلَّ اللام وتُفْتَح عينُه، نحو: دِيَة (وَدَوِيّ).

النَّسَب إلى وزن (فَعِيلة)

إذا كانت عينُها صحيحة غير مضَعَّفة تُحْذَف ياؤها عند النسب وتُفْتَح عينُها وتُحذف تاء التأنيث، نحو: مدينة (مَدَنيّ). أما الأسماء المضعَّفة العين، نحو: حقيقة، فالنسب إليها (حقيقيّ). وأما الأسماء المعتلة العين، نحو طويلة، فالنَّسَب إليها (طويليّ).

النَّسَب إلى فُعَيْلة

التطبيق الصرفي السداسي الأستاذ الدكتور أحمد قرش، السنة و لا تشرق

إذا كانت عينها صحيحة غير مضعَّفة وكانت لامها صحيحة، تُحذف الياء وتاء التأنيث، نحو: جُهَيْنَة (جُهَنِيّ). أما هُرَيْرَة، فالنَّسب إليها (هُرَيْرِيّ) لأن العين مضعَّفة. وأما نُوَيْرة، فالنَّسَب إليها (نُوَيْرِيّ) لأن العين معتلَّة واللام صحيحة.

والنَّسَب إلى وزن **(فعِيل)** و **(فُعَيل)**. إذا كانت لامها حرف علة يكون بقلب اللام واوًا وفتْح ما قبلها وجوبًا، نحو: عَلِيّ (عَلَويّ)، قُصَيّ (قُصَوِيُّ) أما (جَميل، وعَقِيل) فالنَّسب إليهما: (جَمِيليّ، وعقيليّ)؛ لأن كلاً منهما صحيح اللام. والنسب إلى رُدَيْن (رُدَيْنِي). أما النَّسَب إلى: ثقيف، قُرَيْش، هُذَيْل، فهو: ثَقَفِي، قُرَشِيّ، هُذَلِيّ، وهو سماعيّ .

النَّسَب إلى المثنى والجمع

يكون النسب إلى المثنى والجمع برد الاسم إلى المفرد، نحو: محمدان (مَحمَّديّ)، دُوَل (دَوْليّ). أما إذا جرى جمع التكسير مجرى العلم (كأن يصير عَلَمًا على مفرد أو على جماعة معينة) فيجب النَّسَب إليه على لفظه وصيغته، نحو: مدائن (مدائِنيّ)، أنصار (أنصاريّ).

النَّسَب إلى ما يدلُّ على الجمع

يكون النسب إلى مايدلُّ على الجمع مباشرة دون الإتيان بالمفرد، نحو: قَوْم (قَوْمِيّ).

أما النسب دون إضافة الياء المشدَّدة فيكون على الأوزان التالية: **(فعَّال)**، نحو: (نجَّار) ويغلب في الحِرف والصناعات، **(فاعِل)**، نحو: (طاعِم) أي صاحب طعام، فَعِل (لَبِن) أي صاحب لَبَن، (لَسِن) أي صاحب لسان .

النَّسَب إلى الاسم المركب

يكون النسب إلى الاسم المركب إلى جزئه الأول إذا كان مَزْجيًا أو إسناديًا، نحو: بَعْلَبَك (بَعْلِيّ)، وجاد الحق (جادِيّ)، وحَضْرموت (حَضْرِيّ)، والشائع: (حَضْرَميّ)، وورد حضْرَمَوتيّ. أما إذا كان إضافيًا فيكون النَّسَب إلى المضاف إليه إذا كان المضاف كلمة: أب، أم، ابن أو نحوها، نحو: أبو بكر (بكريّ)، أُمُّ كلثوم (كلثوميّ). وإن لم يكن المضاف كذلك فلنا الخيار في النَّسَب إلى أشهر الجزءين، نحو: عبد الرحمن (رَحْمانيّ)، عبد الفتاح (فتَّاحِيّ). وإذا كان في النَّسب إلى المضاف إليه التباس نُسب إلى المضاف، نحو: امريء القيس (امْرِئيّ).

النَّسَب إلى الاسم المنتهي بياء مشدَّدة

إذا كانت الياء المشدَّدة مسبوقة بحرف واحد رُدّت الياء الأولى إلى أصلها وقُلبت الثانية واوًا مع فتح ما قبلها، نحو: حَيّ (حَيويّ). وإذا كانت مسبوقة بحرفين، حُذفت الياء الأولى وفُتح ما قبلها وقُلبت الثانية واوًا، نحو عَليّ (عَلَويّ)، بَنِي (بَنَوِيّ). وإذا كانت مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفُها ووضْع ياء النَّسب بدلاً منها، نحو: كرسِيّ (كرسيّ)، شافعيّ (شافعيّ).

التطبيق الصرفي السداسي السلس، إشراف الدكتور أحمد فريس السقا، لا تسرق

أما النَّسب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشدَّدة مكسورة، فيكون النسب إلى الاسم الذي قبل آخره ياء مشددة مكسورة بحذف يائه الثانية للتخفيف، نحو :غُزَيِّل (غُزَيْلِيّ)، كُثَيِّر (كُثَيْرِيّ).

المصادر والمراجع:

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط(1)،1965م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1418هـ/ 1998م

- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1998م.

- الأصول في النحو: ابن السرّاج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط2، بيروت،1987م.

- ألفاظ الحضارة في القرن الرابع الهجري، دراسة في ضوء مروج الذهب للمسعودي، رجب عبد الجراد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة ط(1)، 2003م.

- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1991م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت 577)، المكتبة العصرية، ط(1)، 1424هـ/ 2003م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، و إبراهيم الأبياري، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط(6)، 1980 م.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط(1)، 2002م.

- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك،، دار النفائس، ط(5)، 1986م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ/1967م، دط.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر،1387هـ،1967م.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقراء لا تسرق "

- تصريف الاسماء والافعال: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط (2)، 1408هـ/1988م.

- التّطبيق الصّرفي، عبده الراجحي، بيروت (لبنان): دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973م.

- التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، ابن أحمد الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي تـ 377هـ)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م.

- الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان: (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تـ 671هـ)، المعروف بتفسير القرطبي، دار الفكر، دط، دت.

- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط(30)، 1994م.

- الجمل، الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد تـ471ه)، تحقيق علي حيدر، دمشق،1392هـ.

(1) الجموع فيَّ اللغة العربية.

- حاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي تـ1206هـ)،دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط(1)، 1417هـ/1997م.

- الحدود في علم النحو: الرمّاني، ضمن (كتاب رسائل في اللغة والنحو)، تحقيق مصطفى جواد ويوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، 1969م.

- حاشية الصبّان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي تـ1206هـ)،دار الكتب العلمية بيروت: لبنان، ط(1)، 1417هـ/1997م.

- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان)، تحقيق محمد علي النجار، بيروت (لبنان): عالم الكتب، دار الكتب المصرية، ط(2)، 1952م.

- الخلاصة النحوية، تمام حسان، عالم الكتب، ط(1)، 2000م.

- دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ت محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، 1979م.

- الشافية في علم التصريف ن جمال الدين بن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، دت.

- شذا العرف في فن الصّرف، أحمد الحملاوي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1967م.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "النقد ولا تشرق

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين الأشموني (تـ 900هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(1)، 1995م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة ، مصر ط(14)، 1382هـ/ 1964م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين، دار الكتب العلمية، 2000م.

- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري خالد بن عبد الله، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دت.

- شرح جمل الزَّجَّاجي، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية، العراق، د ط، 1400هـ/ 1980م.

- شرح ديوان المتنبي، شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (تـ 616هـ)، تحقيق: مصطفى السقا / إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب، رضى الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن محمد الزقزاق، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط(1)، 1986م.

- شرح الكافية، الرضي محمد بن الحسن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)،عالم الكتب: القاهرة، 1421هـ/2000م.

- شرح الكافية، الرضي محمد بن الحسن، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط(1)،عالم الكتب: القاهرة، 1421هـ/2000م.

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري (تـ 761هـ)، تحقيق هادي نهر، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009م.

- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (تـ 469 هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط(1)، 1977م.

- شرح المفصل: ابن يعيش النحوي (تـ643هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي القاهرة (د.ت).

- شرح المنصف لكتاب التصريف، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن عبد الله)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط(1)، 1954م.

التطبيق الصرفي، السداسي السالم، الأستاذ الدكتور أحمد قيش، الأستاذ الزائر لا تسرق

- الصاحبي في فقه اللّغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس تـ395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دط، دت.

- الصرف الكافي، أيمن عبد الغني، دار ابن خلدون، مصر، ط(1)، 1999م.

- الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، محمد رمضان عبد االله، مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2006م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط(1)، 2015م.

- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن، تـ989هـ)، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة،1373هـ، 1954م.

- ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، المنصف عاشور، كلية الآداب تونس، ط(2)، 2004م.

- علم الدّلالة والمعجم العربي، جماعة من الأساتذة، عمان (الأردن): دار الفكر والنشر والتوزيع، ط(1)، 1989م.

- الفروق في اللغة، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكري، تحقيق جمال عبد الغني مدغمش، مؤسسة الرسالة، 2002م.

(1) الفصول الخمسون، يحي بن عبد المعطي المغربي زين الدين أبو الحسن، تحقيق محمد محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي، 1977م.

- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م.

- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، دار الفكر لبنان، دط، دت.

- في التطبيق النحوي والصرفي، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1993م.

- في النحو العربي قواعد و تطبيق، مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر ط(1)، 1966م.

- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر (تـ 180 هـ)، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط(1)، 1411هـ/ 1991م.

- كتاب الأفعال، ابن القوطية (أبو محمد بن عمر)، تحقيق علي فودة، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، ط(1)، 1952م.

- كتاب المصباح في النحو: المطرزي، تحقيق مقبولة علي النعمة، 1993م، ط(1)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

التطبيق الصرفي، السداسي السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقد ولا تسرق

- اللغة العربية معناها و مبناها، الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، 1994م.

- اللّمع في العربية: ابن جني (ت392هـ) ، تحقيق حامد المؤمن، ط(1)، مطبعة العاني، بغداد،1982م.

- مختصر الصرف، عبد الهادي الفضيلي، دار القلم، بيروت، ط(1).

- المرتجل (في شرح الجمل،أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت567 هـ)، تحقيق علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972 م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، د ت.

- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط(3)، 1428 هـ/2007 م

- معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، 2007م.

- معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي (ت626هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار العرب الإسلامي: بيروت(لبنان)، 1414هـ/1993م.

- معجم الأوزان الصرفية، أميل بديع يعقوب، عالم الكتب، ط(1)، 1993م.

- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1987م.

- المفصل في علم العربية: الزمخشري (ت 538هـ)، دار الجيل، بيروت، ط(2)، د.ت.

- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، تحقيق علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط(1)، 1993م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، 1982م، وزارة الثقافة والإعلام، العراق،د ط.

- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق حسن محمد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1420هـ/1999م.

- ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، دار السلام، القاهرة/ مصر، ط(1)، 2005م.

- الممتع، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1987م.

التطبيق الصرفي، السداسي المجرد، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، "استقرئ ولا تسرق

- المنصف، شرح ابن جني لتصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط(1)، 1954م.

- المهذب في علم التصريف، صلاح مهدي الفرطوسي، هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، ط(1)، 2011م.

- الموجز في النحو: محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة و النشر، بيروت، 1965م.

- النحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد، ت577هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت، ط(3)، 1402هـ، 1982م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي جلال الدين، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط(1)، 1418هـ/1998م.

- وفيات الأعيان: ابن خلكان (تت681هـ)، نشره محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1367هـ، 1948م.

المعاجم:

- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح عبد السلام محمد هارون ومحمد علي النجار، دار القومية العربية 1964م.

- جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، تحقيق: رمزي منير بعلبكي،دار العلم للملايين،1987م.

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط(4)، 1990م.

- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.

- مقياس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م.

- مقاييس اللغة:أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،1399 هـ/1979م.

التطبيق الصرفي في الدرس اللساني السادس، الأستاذ الدكتور أحمد قريش، " استقد ولا تسرق